

المبادئ الأساسية للديموقراطية

الاستاذ الدكتور محمود شريف بسيوني*

"في الديموقراطية، الحرية شي مفترض لأن من المتعارف أن لا أحد حر في أية حكومة"
أرسطو، السياسة (الكتاب السادس، الفصل الثاني، عام ٣٥٠ قبل الميلاد)

بسم الله الرحمن الرحيم

"...وأمرهم شورى بينهم"

صدق الله العظيم

القرآن الكريم (سورة الشورى، السورة ٤٢، الآية ٣٨) (٦٢٢)

"نقول إن الدولة تتأسس عندما يتفق جمع كثير من الناس ويعاهد بعضهم البعض على أن يمنح الجانب الأكبر منهم شخصا معينا، أيا كان، أو جمعية من الأشخاص، الحق في تمثيل الحاضر منهم جميعا، أي أن يكون ممثلهم؛ وكل شخص، وكذلك من أدلى بصوته له أو ضده، سيفوض هذا الشخص أو جمعية الأشخاص في كل الأفعال والأحكام وكأنها صدرت عنه، وذلك بهدف العيش في سلام مع بعضهم البعض وحماية أنفسهم ضد آخرين"
توماس هوبس، الدولة الديكتاتورية (الدولة، الفصل السابع عشر، "حقوق الملوك

* أستاذ القانون، ورئيس معهد حقوق الإنسان الدولي، جامعة دي بول، شيكاغو (الولايات المتحدة الأمريكية)؛
الرئيس الفخري للجمعية الدولية للقانون الجنائي؛ رئيس المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية.

المفوضين" (١٦٥١)

"إن هذا البلد، بمؤسساته، ينتمي إلى الناس الذين يقطنوه. وعندما يزداد تيقظهم للحكومة القائمة، يستطيعون ممارسة حقهم الدستوري في تعديلها أو حقهم الثوري في تفتيتها".
أبراهام لنكولن، كلمة افتتاحية، ١٨٦١.

"تم تجريب كثير من أشكال الحكومات، وسيتم تجريبها في هذا العالم من الأثام والمحن. لا أحد يدعي أن الديموقراطية مثالية أو أنها كلها أكاذيب. لقد قيل في الواقع إن الديموقراطية هي أسوأ شكل للحكومة باستثناء سائر الأشكال الأخرى التي تم تجريبها من حين لآخر"
ونستون تشرشل، مجلس العموم، ١١ نوفمبر ١٩٤٧.

من المبادئ إلى الواقع الحي: بعض الاعتبارات العامة

أ- المعنى والمحتوى:

إن مصطلح "الديموقراطية" يعني أشياء مختلفة لأناس مختلفين وهذه الخلاصة مقبولة من معظم المعلقين^٢. هناك بالتأكيد طائفة كبيرة من وجهات النظر بالنسبة لمعنى ومحتوى

^١ قاموس Random House Dictionary (كامل، طبعة ١٩٦٧) يعرف الديموقراطية بأنها ١. الشعب هو الذي يحكم؛ شكل للحكومة يخول فيه الشعب السلطة العليا التي يمارسها بنفسه أو من خلال وكلائه المنتخبين في ظل نظام انتخابي حر. ٢. حالة يوجد فيها هذا الشكل للحكومة. ٣. الحالة التي يخول فيها الشعب السلطة العليا التي يمارسها مباشرة وليس من خلال نواب منتخبين. ٤. حالة مجتمع يتصف بالمساواة الرسمية في الحقوق والامتيازات. ٥. المساواة السياسية أو الاجتماعية؛ الروح الديموقراطية. ٦. عامة الناس فس مجتمع تميزا لهم عن طبقة مميزة؛ عامة الشعب فيما يتصل بسلطته السياسية. ٧. وفي الولايات المتحدة، أ. مبادئ الحزب الديموقراطي. ب. الحزب الديموقراطي أو أعضاؤه. (< بالفرنسية: démocratie ، باللاتينية المدعثة Democratia ، < باليونانية d_mokratia حكومة الشعب، تعادل -kratic + d_mo-demo cracy) أسس كليثينيس الديموقراطية في أثينا في القرن الخامس عندما أدخل مجلس الخمسمائة (أو المجلس النبائي). ولقراءة تاريخ الديموقراطية في اليونان، أنظر رافائيل سيالي Raphael Sealy ، "أصول الديموقراطية"، ٦ دراسات كاليفورنيا في العصور القديمة ٢٥٣ (١٩٧٣) ؛ أنظر أيضا رافائيل سيالي ، "تاريخ المدن الإغريقية" (مطبعة جامعة كاليفورنيا، بيركلي، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٧٦)؛ وجاكوب أول أوتيسن لارسن Jakob Aall Ottesen Larsen ، "الحكومة التمثيلية في التاريخ اليوناني والروماني" (مطبعة جامعة كاليفورنيا، بيركلي، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٥٥).
^٢ حتى هيرودوت قال "إن الديموقراطية لها انعكاسات معقدة"، أنظر سيالي، الحاشية ١ أعلاه، ٣٧١. اعتبر هيرودوت أن الديموقراطية هي سيادة القانون في مقابلة الحكم التعسفي للطغاة. لقراءة تاريخ المؤسسات السياسية، أنظر مثلا أندريه أيمار وجينين أوبوايه André Aymard & Jeannine Auboyer ،

الديمقراطية والحريات العامة

الديموقراطية وكذلك بالنسبة لشروط تحققها، وكلها تتباين تبعاً لوجهات النظر الفلسفية والأيدولوجية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمؤيدين. وهذه الطائفة من وجهات النظر تبدأ من أعلى مستوى تصوري يتم التعبير عنه، مثلاً من جانب كبار مفكري الحضارة الغربية^٣ وفلاسفة السياسة العظام الآخرين من غير الغربيين^٤، وحتى

"الشرق وبلاد الإغريق" (مطابع الجامعات الفرنسية، باريس، فرنسا، ١٩٥٣). جان امبير، جيرار سوتيل و مارجريت بوليه-سوتيل Jean Imbert, Gerard Sautel & Marguerite Boulet-Sautel "تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية" (مطابع الجامعات الفرنسية، باريس، فرنسا، المجلد الأول، ١٩٥٧، المجلد الثاني، ١٩٦١).

^٣ أنظر توماس الأكويني، "الكتابات الأساسية للقديس توماس الأكويني" (منشورات Anton C. Pegis, Random House, نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٨) (كتب عام ٣٥٠ قبل الميلاد)؛ ارنت باركر Ernest Barker "الفكر السياسي لأفلاطون وأرسطو" (إصدارات دوفر Dover Publications، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٥٩)؛ جون بودين Jean Bodin "الكتب الستة للجمهورية" (Apud Iacobum Du Puys Sub Signo Samaritanae، باريس، ١٥٨٦)، ماركوس توليوس سيسيرو Marcus Tullius Cicero، De Republica De Legibus (ترجمة كلينتون ووكر كايس Clinton Walker Keyes، مطبعة جامعة هارفارد، كامبريدج، ماساشوسيتس، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٦٦) (نشر الأصل عام ١٦٧٠)، كوندورسييت Condorcet "رؤية تاريخية عامة لنقدم الإنسان" (Lang and Ustick، فيلادلفيا، بنسلفانيا، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٥٦) (الطبعة الثانية صدرت عام ١٨٥٧)؛ Thomas Hobbes, Leviathan (طبعة A. R. Waller، مطبعة جامعة كامبريدج، كامبريدج، المملكة المتحدة، ١٩٠٤) (صدر الأصل عام ١٦٥١)؛ ديفيد هيوم David Hume، "مقالات سياسية" (منشورات Charles W. Handel، Bobbs-Merrill، انديانابوليس، انديانا، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٥٣)؛ ايمانويل كانت Emmanuel Kant، "الحتمية الطبقيّة" (Communician، هيوستون، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٠) (صدر الأصل عام ١٧٩٧)؛ جون لوك John Locke، "بحث في الحكومة المدنية" (مطبوعات Charles L. Sherman، شركة D. Appleton-Century Co.، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٦٥)؛ جون ستوارت ميل John Stuart Mill، "عن الحرية" (منشورات R.B. McCallum، شركة Macmillan Co.، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٤٦) (صدر الأصل في لندن عام ١٨٥٩)؛ توماس باين Thomas Paine، "حقوق الإنسان" (ايكلر، لندن، المملكة المتحدة، ١٧٩٢)؛ أفلاطون "الجمهورية" (Penguin Books، لندن، المملكة المتحدة، ١٩٧٠)؛ مونتسكيو Baron de Montesquieu "روح القانون" (مطبعة جامعة كامبريدج، كامبريدج، المملكة المتحدة، ١٩٨٩)؛ "الفلاسفة الرواقيون والأبيقوريون : الكتابات الموسعة الكاملة (للفلاسفة) أبيقور وابيكيتوس ولوكريتيوس (و) ماركوس أوريليوس (مطبوعات Whitney Jennings Oates، Random House، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٤٠). ولقراءة مقتطفات أدبية مختارة حديثة تتضمن معظم النظريات السياسية الحديثة الكبرى، أنظر "كلاسيكيات النظرية السياسية الحديثة" (مطبوعات Steven M. Cahn، مطبعة جامعة أوكسفورد، أوكسفورد، المملكة المتحدة، ١٩٩٦).

^٤ أنظر مثلاً "تاريخ الطبري: (ترجمة اسماعيل كو بوناوالا Ismail K. Poonawala (قسم النشر في جامعة ولاية نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٢ مجلداً، ١٩٩٠)؛ ابن خلدون "المقدمة" (ترجمة فراي روزنتال Fray Rosenthal، Bollenger Series، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ثلاثة مجلدات، ١٩٥٨)؛ هاملتون أ.ر. جيب Hamilton A.R. Gibb "بعض الاعتبارات بشأن النظرية السننية للخلافة"، في محفوظات تاريخ القانون الشرقي، ٤١٠-٤٠١ (Wetteren، باريس، فرنسا، ١٩٣٩)؛ هاملتون أ.ر. جيب "تطور الحكم في صدر الإسلام" ٤ مجلة Studia Islamica، ١٧-١ (١٩٣٣). يوجد في الإسلام ثلاثة مبادئ في هذا الخصوص: الأول هو البيعة الذي يعتبر شكلاً للانتخاب الشعبي؛ والثاني

الوسائل العملية للتطبيق التي يعبر عنها الخبراء المعاصرون^٥. ولكن بالتأكيد أن نقبض الديموقراطية الذي يعترف به جميع المفكرين السياسيين تقريبا منذ بداية القرن العشرين هو أيديولوجيات الفاشية والشيوعية والشمولية^٦.

ومن الناحية التصويرية، هناك ثلاثة نماذج أساسية يتناولها المعلقون المعاصرون. وهي (١) عالمية أو نسبية الديموقراطية، (٢) الديموقراطية كعملية أو كحالة، (٣) الديموقراطية كمنهج ووسائل أو كجوهر ونتائج موضوعية. غير أن التجربة التاريخية تظهر أن كل هذه النماذج تصلح بلا مفاضلة بينها لأن الديموقراطية يمكن أن تكون كل ما ذكر أعلاه.

ولكن الدارسين والخبراء والمناضلين يتفقون في الرأي في أن السلطة هي محور الديموقراطية بصفة أساسية، بغض النظر عما إذا كانت تعني استعمال أو تقاسم السلطة أو التحكم فيها أو نقلها، أو محاسبة ومساءلة الذين يتولونها وأولئك الذين يسعون إليها. وتختلف أيضا النظرة إلى هذه المسائل التي تتعلق بالسلطة تبعاً لوجهات النظر الفلسفية والأيديولوجية، وهذا يتراوح بين المفاهيم الأخلاقية لأفلاطون^٧ وأرسطو^٨ من جانب، والمجردين من المضمون الأدبي والأخلاقي مثل كارل ماركس وفريدريك أنجيلز^٩ وفلاديمير لينين^{١٠}.

الشورى المنصوص عليها في القرآن وتعادل الاستفتاء الشعبي أو العملية التشريعية؛ والثالث الإجماع الذي يعني الإجماع الشعبي، أنظر محمود شريف بسيوني، "مصادر الشريعة الإسلامية وحماية حقوق الإنسان في نظام القضاء الجنائي الإسلامي"، في "نظام القضاء الجنائي الإسلامي" ٣-٥٤ (محمود شريف بسيوني، إصدارات Dobbs Ferry ، Oceans Publications ، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٢).
^٥ أنظر مثلاً جون باتشلير Jean Baechler ، "الديموقراطية: نظرة عامة تحليلية" (اليونسكو)، باريس، فرنسا، ١٩٩٥؛ ديفيد بيتام وكيفين بويل David Beetham and Keven Boyle : "الديموقراطية: أسئلة وأجوبة" (اليونسكو، باريس، فرنسا، ١٩٩٥).

^٦ إذا لم يتسن الوصول إلى إجماع في الرأي عما تعني الديموقراطية أو "الديموقراطية الحقيقية"، وهو مصطلح أصبح منذ عهد قريب جانبا من الحديث والكتابة في الموضوع، فمن الواضح أن هناك إجماعا واسعا على ما يخرج عن نطاق الديموقراطية.

^٧ أفلاطون، الحاشية ٣ أعلاه.

^٨ أرسطو، الحاشية ٣ أعلاه.

^٩ كارل ماركس وفريدريك أنجيلز "البيان الشيوعي" (بانتام، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٩٢) (صدر الأصل عام ١٨٤٨) حيث يرى ماركس السلطة من وجهة الصراع الطبقي ومن وجهة الشرعية.

^{١٠} فلاديمير ايليتش لينين، "ثورة البروليتاريا" (مكتبة البلدية، باريس، فرنسا، ١٩٢١) حيث يقول في صفحة ١٨ "إن الديكتاتورية سلطة تعتمد على القوة ولا تخضع لأي قانون". وفي عام ١٩٤٨، ردد ماوتسي تونج هذه الفكرة في كتابه الأحمر الذي يقول فيه "إن الحقيقة تظهر بالحديد والنار". لقراءة عهد لينين وستالين من تطبيق نظرية القوة هذه، أنظر ليونار شابيرو Leonard Shapiro ، "من لينين إلى ستالين: تاريخ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي" (دار نشر Gallimard ، باريس، فرنسا، ١٩٩٥). لقراءة عمليات التطهير

ويرى الواقعيون السياسيون المعاصرون في تفتيت السلطة قضية جوهرية^{١١}، بينما الأخلاقيون يرون ذلك من وجهة الوسائل والنتائج^{١٢}. ولكن معظم المحدثين المعاصرين يرون أن الديمقراطية لها عناصر من الواقعية السياسية وعلم الأخلاق؛ ويركز بعضهم عليها بوصفها الصراع المتواصل بين الذين يملكون السلطة والذين يسعون إليها أو بين أنظمة السلطة والشخصية الفردية^{١٣}. ورغم أن هذه المفاهيم يمكن أن توجد كلها سوياً، فهي تعكس وجهات نظر فلسفية مختلفة تعكس طبيعة "الإنسان" وطبيعة المجتمع. وفي بعض الديانات، تكون السيادة لله وليس "للإنسان"، ومن ثم، يجب أن يوجه الوحي الإلهي المجتمع البشري، وإن كانت الديمقراطية يمكن أن توجد في هذا الإطار^{١٤}. وعلى العكس، تضع الفلسفات الدنيوية السيادة بين يدي الناس الذين يفترض أن من حقهم إنشاء وحل الحكومة، لأن الحكومة هي كما قال أبراهام لنكولن ذات يوم "من الشعب وللشعب"^{١٥}.

وهناك مفكرون سياسيون معاصرون أقل مثالية بكثير وأكثر براجماتية بكثير من أسلافهم في القرن الماضي. ولذلك ينظر هؤلاء المحدثون إلى الديمقراطية بصفة أساسية بوصفها عملية تقوم على أساس بعض المبادئ، وإن كانوا يعترفون بأن مجرد وجود عملية

في عهد ستالين، أنظر روبرت كونكويست Robert Conquest "الفرع الأكبر" (إصدارات ماكميلان MacMillan Pub، لندن، المملكة المتحدة، ١٩٦٨). لقراءة الحق في الانشقاق عن النظام السياسي الدستوري، اقرأ مثلاً محمود شريف بسيوني "قانون الانشقاق والقلقل" (الناشر Charles C. Thomas، سبرينجفيلد، إيلينوي، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٧١)؛ وهنري ديفيد ثورو Henri David Thoreau "العصيان المدني" (D.R. Godine، بوسطن، ماساشوسيتس، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٦٩).

^{١١} أنظر عبد القادر بواي Abdel Kader Boye "عن بعض المشاكل والجوانب الهامة للديمقراطية في سياق دول إفريقيا السوداء"، أنظر أدناه صفحة ٣٧ عن وجهة النظر القائلة بأن نزع حقوق وامتيازات السلطة هو إحدى القضايا الأساسية للديمقراطية.

^{١٢} أنظر آلان توران Alain Touraine "شروط وأعداء وفرص الديمقراطية"، أنظر أدناه صفحة ٨٧، تطرح أسئلة أدبية وأخلاقية عن سلوك الدول ونفاق الحكومات.

^{١٣} أنظر هيرونيم كوبياك Hieronim Kubiak "الديمقراطية وإرادة الفرد"، أنظر أدناه صفحة ٥٧. أنظر أيضاً "مذهب تغليب مصلحة الدولة ومذهب تغليب مصلحة الفرد Communitarianism and Individualism (منشورات Shlomo Avineri and Avner De-Shalit، قسم النشر في جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة، ١٩٩٢).

^{١٤} أنظر الحاشية ٤ أعلاه.

^{١٥} أبراهام لنكولن، خطبة بيتيسبيرج، ١٩ نوفمبر ١٨٦٣. تبدأ ديباجة دستور الولايات المتحدة "نحن الشعب..." كما تبدأ ديباجة ميثاق الأمم المتحدة "نحن الشعوب..."

رسمية ليس ضمانا كافيا لتحقيق ديموقراطية جوهرية.^{١٦} وهذا المنهج يطرح نموذجا آخر هو: ما إذا كانت الديموقراطية وسيلة تفوض من خلالها السلطة من جانب الجماهير لشخص واحد أو لقلّة تمارس عليهم بعض الصلاحيات (المحددة أو المحدودة أو غير المحددة أو غير المحدودة) على أساس هذا التفويض للسلطة، أو ما إذا كانت سلسلة من العمليات المتفاعلة بحيث تؤدي الرقابة المتبادلة المطردة أو الدورية إلى تصحيح أو ضبط موازين القوة بين الحكام وبين المحكومين.^{١٧} وبالنسبة لتحويل الصلاحيات والرقابة المتبادلة، فإن التحكم في الآليات وتصحيحها يفترض مسبقا اختيارا في مؤسسات الحكومة، أي ثلاثة فروع للحكومة: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية. ويثور الجدل بشأن الحكم الدستوري في هذا السياق^{١٨}؛ وما إذا كان الحكم الدستوري أصبح المعادل المعاصر "للعهد الاجتماعي"^{١٩}.

تظهر التجربة التاريخية أنه لا يمكن الوصول إلى الديموقراطية بدون نظام للحكومة يقسم السلطة بين ثلاثة فروع متساوية فيما بينها تملك كل منها صلاحيات لممارسة

^{١٦} أنظر ديفيد بيثام "الديموقراطية: المبادئ الأساسية والمؤسسات والمشاكل"، أنظر أدناه صفحة ٢١. يبدأ بيثام من هذه المقدمة "إن الديموقراطية تعرف بالمبادئ وبمجموعة من المؤسسات والممارسات التي تتحقق من خلالها هذه المبادئ".

^{١٧} جون ستيوارت ميل "عن الحكومات التمثيلية" (دار نشر Longmans, Green and Co. Ltd. ، لندن، المملكة المتحدة، ١٩٢٦).

^{١٨} أنظر تشارلز هوارد مكلوين Charles Howard McLwain "الدستورية، قديما وحديثا" (قسم النشر في جامعة كورنيل، ايثاكا، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، طبعة ١٩٤٧)؛ آرثر ادوين سوذرلاند Arthur Edwin Sutherland "الحكم الدستوري في أمريكا: الأصول والتطور في أفكاره الأساسية (دار نشر Blaisdell Pub. Co. ، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٦٥). أنظر أيضا لويس هنكين Louis Henkin "الدستورية والديموقراطية والشؤون الخارجية" (قسم النشر في جامعة كولومبيا، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٠). قبل القرن التاسع عشر، المسألة تعلقت بصلاحيات القضاء التي تمثلت في إعادة النظر في القرارات بموجب القواعد والعمل كهيئات تشريعية. أنظر على سبيل المثال صمويل بوفندورف Samuel Pufendorf "مبادئ الفقه القانوني العالمي" Elementorum Jurisprudentiae Universalis (ترجمة William Abbott Oldfather، أوشيانا، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٦٤) (صدر الأصل عام ١٦٦٠)؛ جيريمي بنتام Jeremy Bentham "المدخل إلى مبادئ الأخلاقيات والتشريع" (دوبلداي، جاردن سيتي، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٦١) (صدر الأصل عام ١٧٨٠)؛ وأيضا على سبيل المثال س.ج. فريدريك C.J. Friedrich "فلسفة القانون في منظور تاريخي" (قسم النشر في جامعة شيكاغو، ايلينوي، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الثانية، ١٩٦٣)؛ وجورج ويلهيلم Georg Wilhelm Hegel ، فريدريك هيجل Friedrich Hegel "مبادئ فلسفة الحق" (منشورات Allen Wood ، ترجمة H. Nisbet ، قسم النشر في جامعة كامبريدج، كامبريدج، المملكة المتحدة، ١٩٩١).

^{١٩} جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau "العهد الاجتماعي" (منشورات Ronald Gimsley ، مطبعة كلارندون، أوكسفورد، المملكة المتحدة، ١٩٧٢) (صدر الأصل في أمستردام عام ١٧٦٢).

الديمقراطية والحريات العامة

السلطة، ويكون دور القضاء توجيه التنازع والتعارض الذين يتعلقان بالسلطة من خلال عملية قانونية تستخدم فيها أسانيد قانونية متفق عليها لتفسير وتطبيق القانون المسبق الوجود.^{٢٠}

والعوامل التي يأخذها في الاعتبار المعلقون المعاصرون والمؤيدون لمختلف وجهات النظر بشأن الديمقراطية ليست دائما واضحة أو يسهل التعرف عليها؛ وعندما تكون كذلك، لا يظهر دائما أن مختلف الحجج التي يسوقونها تتبع بانسجام أو بمنطقية.^{٢١} وهذا واضح في أدب الفكر السياسي المعاصر، ولكنه أوضح في الجدل العام بشأن الديمقراطية. ومن ضمن مصادر هذا اللبس الفكري والسياسي أن مصطلح الديمقراطية غالبا ما يستخدم بالتبادل وبدون تمييز فيما يتعلق بمفاهيم ثلاثة مختلفة يستخدم فيها هذا المصطلح:

١. الديمقراطية كعملية: مع كل ما يتضمنه ذلك من آليات وإجراءات وشكليات -

بدءا من التنظيم السياسي وحتى الانتخابات.

٢. الديمقراطية كحالة: مع كل ما ينطوي عليه هذا الوضع بالنسبة لمجتمع مدني

^{٢٠} يفهم ضمنا في هذا الجدل ما يتعلق بدور القضاء الدستوري ونتائجه. أنظر روسكو باوند Roscoe Pound "تطور الضمانات الدستورية للحرية" (قسم النشر في جامعة يال، نيو هافن، كانكتيكت، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٥٧). أنظر أيضا أولريك ك. بروس Ulrich K. Preuss "الثورة الدستورية: الصلة بين الدستورية وبين التقدم" (ترجمة Deborah Lucas Schneider، دار نشر Humanities Press International, Inc.، أتلانتيك هابتنس، نيوجيرسي، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٥). ووجهة النظر هذه يجسدها عوض المر، "نحو إعلان عالمي بشأن الديمقراطية"، أنظر أدناه صفحة ٤٧؛ والسيدة فاطمة البيوي "القضاء في الحكم الديمقراطي"، أنظر أدناه صفحة ٣١، حيث يشدد الكاتب على دور القضاء. إن تاريخ نظام الحكم الدستوري ينبنى على فكرة أن السلطة بلا حدود تؤدي إلى إساءة استعمالها وأن الدساتير والقوانين تراقب سلطة الحكام. أنظر على سبيل المثال توماس باين "حقوق الإنسان" (مطبوعة Heritage Press، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٦١) (صدر الأصل عام ١٧٩١)؛ الكسندر هاملتون وجون جاي وجيمس ماديسون Alexander Hamilton, John Jay & James Madison، "الأوراق الفيدرالية" (بانام، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٢)؛ أنظر أيضا فريدريك، الحاشية ١٦ أعلاه. ويعبر توماس هوبز عن وجهة نظر عكسية في مؤلفه "الدولة الديكتاتورية" The Leviathan. نصت النسخة اللاتينية لعام ١٦٧٠ "... إن السلطة، وليس الحقيقة، هي التي تصنع القانون". توماس هوبز، "الدولة الديكتاتورية": Sive De Materia, Forma, Et Poestate Civitatis Ecclesiasticae et Civilis III (لندن، المملكة المتحدة، ١٨٤١).

^{٢١} أنظر رينيه ديكارت Rene Descartes "قواعد توجيه العقل" (ترجمة Elizabeth S. Haldane & G.R.T. Ross، الموسوعة البريطانية، شيكاغو، ايلينوي، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٥٣) (صدر الأصل عام ١٦٢٩)، وديكارت "مقالة في المنهج" (ترجمة Laurence J. Lafleur، مطبعة Arts Press، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٦٠) (صدر الأصل عام ١٦٣٧)، كانت كتاباته عن التفكير والمنهج المنطقي في التعبير عن الحجج أكثر الكتابات تأثيرا منذ عهد مفكري عصر النهضة.

معين وحكمه، بما في ذلك عمليات الديموقراطية وربما أيضا النتائج الديموقراطية.

٣. الديموقراطية كنتيجة: أي تنفيذًا لسياسات وممارسات يتفق عليها المحكومون بصفة عامة. ومثل هذه النتيجة قد تكون وقد لا تكون نتيجة حالة، وقد تكون وقد لا تكون نتاج عمليات ديموقراطية.

وهذه المفاهيم الثلاثة يمكن استخدامها سويًا ولا يناقض أحدها الآخر، بل على العكس، هي على خط متصل. ولكن يلزم التمييز بينها لأنها تمثل إلى حد ما ثلاثة مستويات أو ثلاث مراحل من الديموقراطية.^{٢٢} وأيا كان المعنى والمضمون اللذان يسبغان على مصطلح الديموقراطية، فإن ما يميزها جوهريًا عن نظم أخرى للحكومة هو حق المشاركة الشعبية في الحكم، والشرعية وإضفاء الشرعية على الحكومة والحكم. جاء في إعلان فيينا لحقوق الإنسان: "إن الديموقراطية تقوم على أساس إرادة الشعب التي يعبر عنها بحرية في أن يقرر أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومشاركته الكاملة في كل جانب من جوانب حياته".^{٢٣} ولكن قراءة هذه التأكيدات على ضوء التجارب الاجتماعية والسياسية والثقافية الغربية تحمل تضليلاً وخداعاً. وكما قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي في تقريره للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٥ "إن الديموقراطية ليست نمطًا ينقل حرفيًا من بعض الدول، وإنما هي هدف يجب أن تحققه جميع الشعوب وتستوعبه جميع الثقافات. وقد يأخذ أشكالًا كثيرة تبعًا لخصائص وظروف المجتمعات".^{٢٤}

ب- التحول الديموقراطي:

ظهر مصطلح قرين هو التحول الديموقراطي، وقد ظهر مؤخرًا في الجدل بشأن الديموقراطية. وهو يستخدم حينًا ليعني عمليات الديموقراطية، وحينًا آخر ليعني "المرحلة

^{٢٢} هي تعكس بذلك إلى أي حد يمكن اعتبار الديموقراطية "حقيقية"، وهو مصطلح يستخدمه الكاتب ليعني به "جوهرياً".

^{٢٣} إعلان فيينا لحقوق الإنسان، الجزء الأول، الفقرة ٨، الأمم المتحدة UN GAOR، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/CONF. 157/23 - (١٩٩٣).

^{٢٤} تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الديموقراطيات الجديدة أو التي تم إحيائها، الفقرة ٥، UN GAOR، الجلسة الخمسون. وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/50/332 - (١٩٩٥).

الانتقالية" للحكومة من حكومة غير ديموقراطية إلى مختلف أشكال تقاسم السلطة والحكم والمساءلة العامة في أنظمة حكم جديدة^{٢٥}. ولكن في الحالتين، يميل مصطلح التحول الديموقراطي إلى معنى العملية، وهو من ثم يمثل سلسلة من التطورات^{٢٦}. وبذلك، فإن

^{٢٥} أنظر المجلس الأوروبي، الجمعية البرلمانية، "تقرير عن تدابير تصفية تركة أنظمة الحكم الشمولية الشيوعية السابقة"، A/DOC/7568، ٣ يونيو ١٩٩٦، ينص التقرير على ما يلي:

١- إن تركة أنظمة الحكم الشمولية الشيوعية السابقة ليست من التركات التي يسهل التعامل معها. وعلى الصعيد المؤسسي، تشمل هذه التركة المركزية (الفائقة الحد) وإضفاء الطابع العسكري على المؤسسات المدنية وفرض البيروقراطية والاحتكار وأنظمة وقوانين مفرطة؛ وعلى صعيد المجتمع، بدءا من سيطرة الدولة على كل وسائل الإنتاج والنشاطات الاقتصادية والانسحاق، وحتى الطاعة العمياء ونماذج فكرية شمولية أخرى. ومن الصعب إعادة تأسيس دولة متحضرة وليبرالية في ظل سيادة القانون - ولذلك يتعين تصفية الهياكل والنماذج الفكرية القديمة والتغلب عليها.

٢- إن أهداف هذه العملية الانتقالية واضحة: استحداث ديموقراطيات تعددية تقوم على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والتنوع. إن مبادئ اتخاذ القرارات على مستوى القاعدة وحرية الاختيار وتكافؤ الفرص والتعددية الاقتصادية وشفافية عملية صنع القرار أمامها يجب أن تلعب دورا في هذه العملية. إن فصل صلاحيات وسائل الإعلام وحماية الملكية الخاصة وتنمية مجتمع مدني تعد من ضمن الوسائل التي تؤدي إلى بلوغ الهدف، مثل اللامركزية وعدم إضفاء الطابع العسكري على المؤسسات المدنية والقضاء على الاحتكار والبيروقراطية.

٣- إن أخطار فشل عملية انتقالية متعددة. ففي أحسن الأحوال، سيبود حكم قلة مهيمنة بدلا من الحكم الديموقراطي، وسيبود الفساد بدلا من سيادة القانون، والجريمة المنظمة بدلا من حقوق الإنسان. وفي أسوأ الأحوال، قد تكون النتيجة "إحياء مخمليا" لنظام حكم شمولي، هذا إن لم تحدث إطاحة عنيفة بالديموقراطية الوليدة. والطريق إلى عملية انتقالية ناجحة هو إحداث اتزان دقيق يتمثل في توفير العدالة بدون السعي إلى الانتقام.

٤- وهكذا، يجب على دولة ديموقراطية تقوم على أساس سيادة القانون وهي بصدد تصفية تركة أنظمة الحكم الشمولية الشيوعية السابقة أن تطبق الوسائل الإجرائية لمثل هذه الدولة. ولا يمكن أن تطبق وسائل أخرى إلا لن تصبح أفضل من نظام الحكم الشمولي السابق الذي يتعين هدمه. إن دولة ديموقراطية تقوم على أساس سيادة القانون لديها ما يكفي من الوسائل تحت تصرفها لتعمل على خدمة قضية العدالة ومعاقبة المذنبين - ومع ذلك، لا يجوز ولا ينبغي لها أن تستجيب للرغبة في الانتقام بدلا من تحقيق العدالة. بل يجب أن تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مثل الحق في الحصول على كل الضمانات القانونية والحق في الإنصاف إليه، ويجب أن تطبق ذلك حتى على أولئك الذين لم يطبقوا هذه الحقوق والحريات عندما كانوا في السلطة. ولكن الدولة القائمة على سيادة القانون تستطيع أيضا أن تدافع عن نفسها ضد ظهور جديد للتهديد الشمولي الشيوعي بما أن لديها وسائل كثيرة تحت تصرفها لا تتعارض مع حقوق الإنسان وسيادة القانون، بحيث تلجأ إلى القضاء الجنائي والتدابير الإدارية على حد سواء.

وبالمثل صفحة ١، أنظر أيضا القرار رقم ١٠٩٦ الصادر في ٢٧ يونيو ١٩٩٦ من الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي. وانظر أيضا أدريان كويل Adrienne Quill، تعليق، "المحاكمة أو عدم المحاكمة: مشاكل اعترضت محاكمة مسئولين شيوعيين سابقين في ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية التشيكية"، ٨ مجلة القانون الدولي والقانون المقارن في انديانا 165 - (١٩٩٦).

^{٢٦} كان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الآلية التي أدخلت من خلالها حقوق الإنسان والحريات السياسية إلى أوروبا الشرقية والوسطى اعتبارا من السبعينات. تم توقيع وثيقة هلسنكي الختامية في أول أغسطس عام ١٩٧٥ ومهدت الطريق للتغييرات التي حدثت في أواخر الثمانينات. وأعقب هذه الوثيقة "تنفيذ وثيقة هلسنكي" (١٩٩٢) التي حققت تطورات انتقالية أخرى. أنظر على سبيل المثال توماس بيرجنتال Thomas Buergenthal، أبعاد حقوق الإنسان في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا: مولد نظام"، ١٩٩٠ مجموعة

مضمون التحول الديمقراطي يعتبر بالضرورة نسبياً ويتوقف على السياق، وبخاصة فيما يتعلق بقضية المحاسبة وتحديد المسؤوليات عن المجاوزات التي ارتكبتها أنظمة حكم سابقة^{٢٧}. والتحول الديمقراطي في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية يشمل أيضاً المجتمعات التي تدخل في عداد البلاد الأقل نمواً والتي تتمثل أولوياتها في التنمية الاقتصادية والديموقراطية على حد سواء. ولكن بقدر ما يبدو هذان الهدفان غير متسقين، ففي الواقع من الصعوبة بمكان تحقيقهما سوياً. وجاء في إعلان فيينا لحقوق الإنسان في هذا الشأن: "إن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان يؤكد مجدداً أن البلاد الأقل نمواً ملتزمة بعملية التحول الديمقراطي والإصلاحات الاقتصادية، وكثير منها في أفريقيا، يجب أن يساندها المجتمع الدولي كي تنجح في تحولها إلى الديمقراطية والتنمية الاقتصادية"^{٢٨}.

ج- الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان:

إن الديمقراطية في أي معنى من معانيها تتطلب الوجود والممارسة الحرة لبعض حقوق الفرد والجماعة التي لا توجد بدونها الديمقراطية حتى لو كانت لها مظاهر خارجية ندركها. وهذه الحقوق الأساسية هي ضمن أشياء أخرى: الحياة والحرية والملكية والتمتع بحماية القانون والمساواة، وعدم التمييز وحرية التعبير والتجمع والوصول إلى القضاء والمراجعة القضائية. وكل حق من هذه الحقوق الأساسية ينشئ بدوره حقوقاً جوهرية أخرى. ولكن جميع الحقوق الجوهرية تعتمد في التنفيذ العادل والفعال لها على الحقوق الإجرائية^{٢٩}. وهذه الحقوق يشتمل عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^{٣٠}، والعهد الدولي

محاضرات أكاديمية القانون الأوربي ١٦٣ (منشورات أكاديمية القانون الأوربي، دوردرخت، هولندا، المجلد الأول، الكتاب الثاني، ١٩٩٢). أنظر أيضاً رومان فيروزسكي Roman Wieruszski "حقوق الإنسان والمناقشات الدستورية الراهنة في دول أوروبا الشرقية والوسطى"، في "قوة التنوع: حقوق الإنسان والديموقراطية التعددية" (منشورات Allan Roses and Jan Melgesen eds، الناشرون Martinus Nijhoff، دوردرخت، هولندا، ١٩٩٢). أنظر ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة، 20 I.L.M. 193 (٢١ نوفمبر ١٩٩١). مقتطفات من الموضوع في الملحق ٢.

^{٢٧} أنظر العدالة الانتقالية - كيف تتعامل الديمقراطيات الناشئة مع أنظمة الحكم السابقة (ثلاثة مجلدات، منشورات نيل ج. كريتز Neil J. Kritz، معهد السلام الأمريكي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٦) حيث جمع الكاتب سلسلة مبهرة من المقالات عن موضوع العدالة تم فيها تغطية مسألة المحاسبة على جرائم أنظمة حكم سابقة وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية في طائفة واسعة من الأوضاع.

^{٢٨} اتفاقية فيينا بشأن حقوق الإنسان، الحاشية ٢٣ أعلاه، الجزء الأول، الفقرة ٩.

^{٢٩} أنظر على سبيل المثال "حماية حقوق الإنسان في إقامة العدالة: خلاصة وأفية لقواعد ومعايير الأمم المتحدة (محمود شريف بسبوني، دار نشر Transnational Publishers, Inc., Irvington-on-Hudson، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٤)؛ ومحمود شريف بسبوني، "حقوق الإنسان في سياق العدالة

الديمقراطية والحريات العامة

للحقوق المدنية والسياسية،^{٣١} والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية،^{٣٢} وأدوات وقواعد ومعايير أخرى لحقوق الإنسان.^{٣٣} والاتفاقيات الإقليمية التي تتضمن آليات للتنفيذ مثل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والبروتوكولات المصاحبة لها،^{٣٤} والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان^{٣٥} أسهمت بصورة فعالة في تدعيم

الجنائية: التعرف على وسائل الحماية الإجرائية الدولية وما يعادلها من وسائل حماية في الدساتير الوطنية" ، Duke 3 نشرة القانون المقارن والدولي ٢٣٥ (١٩٩٣).

^{٣٠} الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، UN GAOR، 217 A، G.A. Res. 1948، الدورة الثالثة، 1، Supp. No. ١٣٥؛ وثيقة الأمم المتحدة رقم U.N. Doc. A/810 (١٩٤٨).

^{٣١} العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، فتح باب التوقيع في ١٩ ديسمبر عام ١٩٦٦ ؛ 999 U.N.T.S. 171 ؛ بلورت لجنة حقوق الإنسان التي أسستها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تفسيرات قانونية للاتفاقية توجد في تقاريرها السنوية وفي الكتاب السنوي للجنة حقوق الإنسان (كانت آخر المجلدات في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣).

^{٣٢} العهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فتح باب التوقيع في ١٩ ديسمبر عام ١٩٦٦ ؛ 993 U.N.T.S. 3

^{٣٣} دونا جوميين وديفيد هاريس وليو زواك Donna Gomien, David Harris & Leo Zwaak "قانون وممارسة الميثاق الاجتماعي الأوربي" (١٩٩٦)؛ الاتحاد الأوربي وحقوق الإنسان (منشورات Nanette Neuwahl & Allan Rosas eds. ، ١٩٩٥) ؛ الأنظمة الأوروبية لحماية حقوق الإنسان (منشورات R. ST. J. Macdonald et al. eds. ، ١٩٩٣)؛ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية : كتاب جامعي (منشورات Asbjorn Eide, Catarina Krause & Allan Rosas ، ١٩٩٥)؛ حقوق الإنسان من منظور ثقافات مقارنة: بحث عن إجماع على الرأي (منشورات عبد الله النعيم، ١٩٩٥): جاك دونيللي Jack Donnelly "حقوق الإنسان الدولية" (١٩٩٣)؛ مارك يانيس وريتشارد كاي وأنطوني برادلي Mark Janis, Richard Kay & Anthony Bradley ، "قانون حقوق الإنسان الأوربي: النص والمواد؛ د.ج. هاريس وم. أو بويل وس. واربريك D.J. Harris, M. O Boyle & C. Warbrick ، "قانون الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان".

^{٣٤} الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فتح باب التوقيع في ٤ نوفمبر عام ١٩٥٠؛ ETS No. 5, 213 U.N.T.S. 221، المعدلة بالبروتوكول رقم ١، ETS 9، ١٨ مايو، ١٩٥٤، والبروتوكول رقم ٢، ETS 44، ٢١ سبتمبر، ١٩٧٠، والبروتوكول رقم ٣، ETS 45، ٢١ سبتمبر، ١٩٧٠، والبروتوكول رقم ٤، ETS 46، ٢ مايو، ١٩٦٨، والبروتوكول رقم ٥، ETS 55، ٢٠ ديسمبر، ١٩٧١، والبروتوكول رقم ٦، ETS 114، أول يناير، ١٩٨٥، والبروتوكول رقم ٧، ETS 117، ١١ يناير، ١٩٨٨، والبروتوكول رقم ٨، ETS 118، أول يناير ١٩٩٠، والبروتوكول رقم ٩، ETS 140، ١٠ يناير، ١٩٩٤، والبروتوكول رقم ١٠، ETS 146، فتح باب التوقيع في ٢٥ مارس عام ١٩٩٢، والبروتوكول رقم ١١، ETS 155، فتح باب التوقيع في ١١ مايو عام ١٩٩٤؛ بلورت المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فقها قانونيا تفسيريا للاتفاقية الأوروبية، وتم تغطية كل سمات الحقوق والحريات الأساسية، وكذلك حقوق معينة تتعلق بالانتخابات، طبقا للبروتوكول الأول. وتوجد هذه القرارات ، ضمن قرارات اخرى، في تقارير حقوق الإنسان الأوروبية. أنظر أيضا الميثاق الاجتماعي الأوربي، 529 U.N.T.S. 89 (١٨ أكتوبر ١٩٦١).

^{٣٥} الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، فتح باب التوقيع في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٩؛ 36 O.A.C.T.S. 1, 114 U.N.T.S. 123 – توماس بيرجنتال ودينا شلتون Thomas Buergethal and Dinah Shelton "حماية حقوق الإنسان في الأمريكتين" (منشورات N.P. Eugel، المعهد الوطني لحقوق الإنسان، كهل، ألمانيا، ستراسبورج، فرنسا، الطبعة الرابعة المعدلة ١٩٩٥).

نسيج الديموقراطية. ويتحرك نظام تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب^{٣٦} في نفس الاتجاه الذي تسير فيه الاتفاقيات المناظرة له في أوروبا والأمريكيتين، ولكن بمعدل أبطأ^{٣٧}؛ هذا بينما جهود أخرى تتباطأ^{٣٨}. ولكن التقدم على المستوى الدولي والإقليمي متنسق ومطرد؛ وهو يشهد أيضا على العلاقة المتبادلة بين القواعد الدولية والإقليمية والوطنية بشأن حقوق الإنسان (التي تعتبر الأساس الضروري للديموقراطية بغض النظر عن كيفية تصوره).

إن الصلة بين الديموقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون يقوم عليها الدليل في ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة الذي جاء فيه:^{٣٩}

"عهد جديد من الديموقراطية والسلام والوحدة"

نحن، رؤساء دول وحكومات الدول التي تشارك في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، اجتمعنا في باريس في مرحلة من التغيير العميق والتطلعات التاريخية. لقد انتهى عهد المواجهة والانقسام في أوروبا. نعلن أن العلاقات بيننا ستقوم منذ الآن فصاعدا على أساس الاحترام والتعاون. إن أوروبا تتحرر من تركة الماضي: شجاعة الرجال والنساء وقوة إرادة الشعوب وقوة أفكار وثيقة هلسنكي الختامية كانت بداية عهد جديد من الديموقراطية والسلام والوحدة في أوروبا.

إن زماننا هو زمان تحقيق الآمال والأمان التي راودت شعوبنا على مدى عقود:

^{٣٦} الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، 59 I.L.M. 21، تم تبنيه في ٢٧ يونيو عام ١٩٨١، وبدأ سريانه في ٢١ أكتوبر ١٩٨٦.

^{٣٧} فاتسا أوجر جوز Fatsab Ougergouz "الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب: نهج قانوني لحقوق الإنسان بين القديم والجديد" (المطابع الجامعية الفرنسية، باريس، فرنسا، ١٩٩٣)، كيبا مباي Keba M Baye "حقوق الإنسان في أفريقيا" (بيدون، باريس، فرنسا، ١٩٩٢)، أنظر أيضا "حماية حقوق الإنسان في سير دعاوى الجنائية الأفريقية" (منشورات محمود شريف بسبوني وزباد موتالا، الناشرون Martinus Nijhoff Publishers، دوردرخت، هولندا، ١٩٩٥).

^{٣٨} أعدت منظمة المؤتمر الإسلامي ميثاقا إسلاميا لحقوق الإنسان، ولكن بقي عديم الأثر. وأعدت جامعة الدول العربية مشروع ميثاق عربي لحقوق الإنسان على غرار مشروع أعدته مجموعة من الخبراء اجتمعت في ديسمبر ١٩٨٥ في سيراكوزا بإيطاليا وتبناه اتحاد المحامين العرب. أنظر على سبيل المثال محمود شريف بسبوني، "برنامج حقوق الإنسان العربي للمعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية" سيراكوزا، إيطاليا، ١٢ مجلة عن حقوق الإنسان تصدر أربع مرات في العام (١٩٩٠).

^{٣٩} ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة، ٣٠ ز/ز'ز (٢١ نوفمبر ١٩٩١).

الديمقراطية والحريات العامة

الالتزام الثابت بالديموقراطية على أساس حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ والأزدهار من خلال الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، والأمن المتساوي لكل شعوبنا.

إن المبادئ العشرة للوثيقة الختامية ستسد خطانا نحو هذا المستقبل الطموح، تماما كما أضاعت لنا الطريق نحو علاقات أفضل في السنوات الخمس عشرة الأخيرة. إن التنفيذ الكامل لتعهدات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يجب أن يشكل أساسا للمبادرات التي نقوم بها حاليا لتمكين شعوبنا من الحياة بما يتفق مع تطلعاتها.

حقوق الإنسان والديموقراطية وسيادة القانون

نتعهد بأن نبني وندعم ونعزز الديمقراطية بوصفها النظام الوحيد للحكومة في دولنا.

وسنلتزم في هذا السبيل بما يلي :

إن حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي الحق الأصيل لجميع البشر، وهي حقوق لا تمس ويضمنها القانون. إن حماية هذه الحقوق ودعمها هما المسئولية الأولى للحكومة.

واحترامها هو صمام الأمان الرئيسي في مواجهة دولة جبارة. والالتزام بهذه الحقوق والممارسة الكاملة لها هما أساس الحرية والعدالة والسلام.

إن الحكم الديمقراطي يقوم على أساس إرادة الشعب التي يعبر عنها بانتظام من خلال انتخابات حرة ونزيهة. إن أساس الديمقراطية هو احترام شخص الإنسان وسيادة القانون. والديموقراطية هي أفضل صمام أمان لحرية التعبير وسماحة كل فئات المجتمع وتكافؤ الفرص أمام كل شخص.

والديموقراطية مع كل ما تتسم به من طابع تمثيلي وتعددي تستتبع المحاسبة وتحديد المسئوليات أمام الناخبين والتزام السلطات العامة باتباع القانون وإقامة العدل بحيدة ونزاهة. لا أحد فوق القانون.

ونؤكد ما يلي بلا تمييز :

١. كل فرد له الحق فيما يلي:

٢. حرية الفكر والضمير والدين أو المعتقد.
٣. حرية التعبير
٤. حرية تكوين تجمعات والتجمع السلمي.
٥. حرية الحركة.
٦. ولا يجوز أن يتعرض أحد لما يلي:
٧. الاعتقال أو الحبس التعسفي التعذيب أو أي شكل آخر من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

كما أن من حق كل فرد ما يلي :

١. أن يعرف حقوقه وأن يتصرف على أساسها.
 ٢. أن يشارك في انتخابات حرة ونزيهة.
 ٣. الحق في محاكمة نزيهة وعلنية إذا وجهت له تهمة.
 ٤. أن يمتلك بمفرده أو مع جماعة وأن يمارس مشروعاً فردياً.
 ٥. أن يتمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ونؤكد أن الهوية الأخلاقية والثقافية واللغوية والدينية للأقليات القومية ستكون مشمولة بالحماية وأن الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات القومية يملكون الحق في التعبير عن هذه الهوية والحفاظ عليها وتنميتها بحرية بلا تفرقة وبمساواة كاملة أمام القانون.
- سنعمل على أن يتمتع كل شخص بالحق في اللجوء إلى أية وسيلة للمطالبة بحقوقه على الصعيد الوطني أو الدولي في مواجهة أي انتهاك لهذه الحقوق.
- إن الاحترام الكامل لهذه المبادئ هي الأساس الوطني الذي سنسعى إلى بناء أوروبا الجديدة عليه.

إن دولنا ستتعاون وستتكاتف بهدف تثبيت المكاسب الديموقراطية".^{٤٠}
كما أن إعلان فيينا لحقوق الإنسان ينص على ما يلي: "إن الديموقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية يكمل بعضها البعض ويدعم بعضها البعض ..

^{٤٠} نفس ما ذكر أعلاه.

الديمقراطية والحريات العامة

إن المجتمع الدولي يجب أن يساند تعزيز وتكوين الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في العالم أجمع^{٤١}.

د- العمليات الديمقراطية والمجتمع المدني:

إن الديمقراطية ستظل هدفا يتمثل في التحسين المستمر وقابلا للتحسين بلا توقف عند حد ، فلا يمكن بلوغه أبداً، ولكنه يبقى جديراً بالاتباع بالتزام وحسن نية. ولكن فهم ما يسعى الإنسان إلى تحقيقه لا يكفي، لأن بدون العمليات الديمقراطية التي تحتاج إلى تعزيز دائم لفعاليتها ونزاهتها، لن يتسنى أبداً تحقيق الديمقراطية كهدف.

إن العمليات الديمقراطية لا ينبغي قياسها بمقياس ما تهدف هذه العمليات إلى تحقيقه، ولكن بمقياس ما تحققه فعلياً. وهذا يعني أن بعض الظروف العملائية يفترض أن تكون جزءاً وقطعة من هذه العمليات. وهي تشمل: (١) فتح وانفتاح المؤسسات العامة أمام المواطنين بدون تفرقة ولا ترهيب؛ (٢) الشفافية في أعمال المؤسسات العامة؛ (٣) نزاهة العمليات؛ (٤) آليات المحاسبة والمساءلة القادرة على تحقيق النتائج وتصحيح الأخطاء فعلياً. ولكن المؤسسات العامة تحكمها الوسائل البيروقراطية التي يمكن أن تعوق الديمقراطية وأن تصبح وسيلة يؤدي من خلالها الفساد العام إلى تخريب الديمقراطية^{٤٢}. البيروقراطية توجد في جميع الحكومات، ولكن معظم النظم الروتينوية البيروقراطية تبدو كجدار هائل من المطاط لا يعكس سوى القليل، ولكنه على ما بيده قادر على أن تمتص الكثير^{٤٣}. ومن ثم، فالبيروقراطيات تعتبر الوسيلة المثلى التي يمكن لمن يتولون

^{٤١} إعلان فيينا لحقوق الإنسان، الحاشية ٢٣ أعلاه، الجزء الأول، الفقرة ٨.

^{٤٢} تعاني جميع المجتمعات بعض أشكال الفساد، ولكن منها ما يعاني أكثر من غيرها. الفساد هو لعنة المجتمعات الآخذة في النمو، حيث تستفيد القلة الحاكمة في الجيش أو في تنظيم مثل الأحزاب بوقاحة من المواطنين وتدمر الاقتصاد الوطني. والمجتمع المدني يستطيع أن يوقف ذلك، والديموقراطيات يمكنها في نهاية الأمر أن تجد سبيلاً إلى تصحيح هذه المجاوزات. الاتفاقية الأمريكية لمكافحة الفساد، OEA/Ser.K.xxxiv. I ، الدورة الحادية والخمسون، Supp. No. 3 ، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/51/3/RCV. 1 ، فيكتور ماسو Victor Masshu ، "الديموقراطية: الاتزان الدقيق والأهمية"، أنظر أدناه صفحة ٦٧. يركز الكاتب على أهمية المجتمع المدني والحقوق الجوهرية بالنسبة للعمليات التي يمكن تخريبها من أجل المصلحة الشخصية والفساد.

^{٤٣} إن مشاكل المؤسسات والبيروقراطيات أكثر حدة في الدول الآخذة في النمو أكثر مما هي في الدول المتقدمة بسبب الافتقار إلى الموارد والموظفين والمهارات وبسبب غياب محاسبة فعالة وآليات للرقابة. ولكن في الدول الآخذة في النمو تعد الرقابة الدقيقة التي يمارسها الصفوة الاقتصادية على المؤسسات أكبر من الرقابة في الدول المتقدمة وهذا أيضاً يمثل تهديداً للديموقراطية. ومع ذلك، فجميع المجتمعات لديها

السلطة من خلالها خنق الديمقراطية ما لم يمنعوا من ذلك أو يتم التصدي لهم بالمحاسبة والمساءلة وآليات تصحيح الأوضاع. ولذلك فهذه الآليات للمحاسبة والتصحيح لازمة لصيانة الديمقراطية والعمليات الديمقراطية والعدالة. ومع ذلك، فالعمليات الديمقراطية يجب أيضا صيانتها من خلال تطبيق سيادة القانون الذي لا ينبغي أن يتوقف أبداً^{٤٤}.

ومن ضمن القضايا الاجتماعية والسياسية الكثيرة التي تواجه الديمقراطية هناك قضايا الدول التي تتكون من جماعات متعددة الأعراق والديانات. وهذه الدول تواجه المشاكل الصعبة وأحيانا العسيرة التي تتعلق بتحقيق تعددية اجتماعية سياسية متزنة في الوقت الذي تحتفظ بهوية الجماعة في إطار اندماج اجتماعي كامل. وكانت النتائج منذ الحرب العالمية الثانية أفدح مما لوحظ بصفة عامة. فالنزاعات الداخلية وحروب الانفصال والأنظمة الاستبدادية أوقعت ضحايا أكثر من ضحايا النزاعات ذات الطابع الدولي^{٤٥}. إن وجود ديموقراطية وعمليات ديموقراطية كان يمكن أن ينقذ التكامل السياسي لهذه الدول؛ فضلاً عن إنقاذ ملايين الأرواح وأن يوفر أضراراً بشرية ومادية لا حصر لها. وهنا يمكن أن تقدم الديمقراطية أكبر إسهام للبشرية وللحضارة.

وتجدر الإشارة إلى أن في جميع الأنظمة الاستبدادية التي أسفرت عن وقوع عدد هائل من الضحايا، فهذه الأنظمة دمرت وخربت بادية ذي بدء المجتمع المدني، ثم أسست السلطة على أيديولوجيات تنطوي على التمييز والتعصب، في حين تضع في الوقت نفسه في المناصب أو مواقع النفوذ أشخاصاً ارتكبوا الأخطاء التي أوقعت ضحايا^{٤٦}. وفي معظم

بيروقراطيات تعيش حياة مختلفة ويمكن أن يحققوا نتائج غير قانونية أو غير أخلاقية بدون أية مناورات من نفوذ خارجي. وهذا يصدق أيضا على المنظمات الدولية. وهذا من ضمن الأسباب التي جعلت مصطلح "الديموقراطية الحقيقية" أكثر استخداماً في المناقشات المعاصرة.

^{٤٤} أنظر محمود شريف بسيوني، "حالات الطوارئ والأحكام العرفية" في "الحقوق التي لا تمس والأحكام العرفية" (مؤسسات Emile Bruylant، بروكسل، ١٩٩٦).

^{٤٥} يؤكد أحد الكتاب أن منذ الحرب العالمية الثانية أسفرت أوضاع النزاع عن وقوع أكثر من ١٥٠ مليون ضحية. أنظر رودي رومل Rudy Rummel، "الموت بيد الحكومة" (دار نشر Transactions Publishers، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٤)؛ دانييل شيرو Daniel Chirot، "الطغاة في العصر الحديث" (قسم النشر في جامعة برينستون، برينستون، نيوجيرسي، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٤). لراءة المنظور السياسي الإنساني، أنظر حنا أرنت Hannah Arendt "أصول الشمولية" (هاركورت، بريس، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٥١).

^{٤٦} لقراءة مثال يوغسلافيا السابقة، أنظر التقرير النهائي وملاحق لجنة الخبراء التي تم تأسيسها طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٧٨٠ (١٩٩٢)؛ أنظر أيضاً لجنة خبراء الأمم المتحدة التي تم تأسيسها طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٧٨٠ (١٩٩٢) في ٨٨ النشرة الأمريكية للقانون الدولي (١٩٩٤).

الحالات، كان هؤلاء الأشخاص إما من بين أسوأ العناصر في المجتمع أو اعتمدوا على بعض أسوأ العناصر في المجتمع للقيام بأعمال مريعة. ومن ثم، فإن تضافر غياب المجتمع المدني والافتقار إلى الرقابة الاجتماعية هو الذي خلق الفراغ الذي نفذت فيه السياسات والممارسات التي أوقعت ضحايا. وفي كثير من هذه الحالات، أتاح إهمال المجتمع المدني أيضا تعاطم الفساد الذي حدث في مناخ من إفلات الجناة من العقاب^{٤٧} ووسط توقع الإفلات من العقاب في المستقبل، وهو نفس المناخ الذي أحدثت فيه هذه الأنظمة خسائر بشرية، ومن هنا تصبح المحاسبة على الأفعال بعد زوال هذه الأنظمة لازمة وضرورية كي لا تتكرر مثل هذه الأحداث في المستقبل^{٤٨}. ومن ثم، فإن عودة المجتمع المدني والديمقراطي يجب أن يكون مصحوبا دائما بالمحاسبة أيما كان الشكل الذي تتخذه على ضوء الأهداف المستقبلية لكل مجتمع. إن الجرائم السابقة لا تترك أبدا معلقة في ذمة التاريخ، بل تظل محصورة داخل حاضر مستمر، فإما أن تتادي بالقصاص أو تأمل في الإصلاح. إن تصفية الماضي عنصر لا غنى عنه في المصالحة المستقبلية. وإذا حدث عكس ذلك فهو يعني كما قال الفيلسوف جورج سانتايانا بعبارات أخرى أن يحكم علينا بتكرار أخطاء الماضي.

الديمقراطية لا يمكن أن توجد بدون المجتمع المدني، والمجتمع المدني لا يمكن أن يوجد بدون سكان يملكون الإرادة والقدرة على التحرك دفاعا عن قيمهم ومؤسساتهم. ولكن في التحليل النهائي، فالشعب هو الذي يصنع ويعيش الديمقراطية وهو أيضا الذي يستطيع أن يعطّلها وأن يقضي عليها. وهكذا، فالشعب يجب أن تكون لديه المعرفة والقدرة على ممارسة حقوقه الفردية والجماعية لتحقيق الديمقراطية والحفاظ على العمليات الديمقراطية والعمل على أن تسير هذه العمليات بفعالية وبزاهة كي يتسنى الوصول إلى النتائج الديمقراطية - ومن هنا تتعلق مسائل أكبر هي التوعية والموارد بالجدل العام. فالتوعية لا غنى عنها وتتيح للمواطن القدرة على تنمية المجتمع الوطني والتصرف دفاعا عن قيمه ومؤسساته. إن الافتقار إلى التوعية ربما يكون العامل الوحيد وأكثر العوامل التي

^{٤٧} أنظر نعومي روت-أريازا و مايكل شارف Naomi Roht-Arriaza & Michael Scharf (الناشرون MCB)

^{٤٨} أنظر محمود شريف بسيوني، "من فرساي إلى رواند في خمس وسبعين سنة: ضرورة تأسيس محكمة جنائية دولية دائمة"، 10 Harv. Hum. Rts. J. I (1997).

تتسبب في التبدل واللامبالاة في أي مجتمع. وهذا التبدل وهذه اللامبالاة هما اللذان يتيحان للقلّة فرصة الحكم السيء والتعدي على حقوق الفرد والجماعة واستغلال أقرانهم من المواطنين. لا يمكن أن تبقى الديموقراطية الحقيقية طويلاً إذا ظل المواطن متبلداً أو لامبالياً تجاه طرق الحكم – إن الالتزام والمشاركة في الحياة العامة وبمساندة المجتمع المدني لا غنى عنهما للديموقراطية.

هـ - الديموقراطية والتعددية والتضامن الاجتماعي:

جاء في إعلان فيينا لحقوق الإنسان أن "الديموقراطية" هي أحد "تطلعات جميع الشعوب إلى نظام عالمي يقوم على أساس المبادئ التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة"^{٤٩}. والميثاق يعترف في ديباجته وفي المواد ١ و٥٥ و٥٦ بالمساواة بين الدول والشعوب كمبدأ أساسي، وحق الشعوب المتساوي في تقرير المصير، واحترام حقوق الإنسان الفردية والجماعية. ويمكن القول ضمناً إن مبادئ الميثاق، عندما تقرراً مقترنة بالقواعد الدولية بشأن حقوق الفرد والجماعة، تنص على حقين اجتماعيين أساسيين يعتبران من محاور الديموقراطية، وهما التعددية والتضامن الاجتماعي. والحق الأول يتطلب كفاح المجتمعات غير المتجانسة من أجل التطويع الاجتماعي والسماحة واحترام حقوق الجماعة. ويتطلب الثاني التضامن الاجتماعي والاقتصادي لجميع الجماعات داخل المجتمع. ويتجلى التضامن الاجتماعي والتعددية في مجرد حظر التمييز والأمر بتحقيق المساواة. ولكن خلافاً لبعض الأيديولوجيات مثل الماركسية التي نادى من ضمن أهدافها بتحقيق التعددية والتضامن الاجتماعي، فإن هدف الديموقراطيات الذي يتمثل في تحقيق الاثنين يقوم على أساس فلسفة إنسانية اجتماعية. وبينما هذه الفلسفة تتوافق مع رأسمالية المشروع الحر فيما يتعلق بالتعددية، لا يتحقق هذا بالضرورة فيما يتعلق بالتضامن الاجتماعي. فهذا التضامن أقرب لما يطلق عليه الديموقراطية الاجتماعية، وهو شكل من أشكال الاشتراكية الليبرالية. يتضح تماماً مما ذكر أعلاه أن الحديث عن التعددية والحديث الأكثر عن التضامن الاجتماعي سيدخلان بالضرورة في الجدال العام اعتبارات الاقتصاد السياسي التي تختلف حولها وجهات النظر أشد الاختلاف. ومنذ زوال الماركسية والاشتراكية كشكل من أشكال

^{٤٩} إعلان فيينا لحقوق الإنسان، الحاشية ٢٣ أعلاه.

الديمقراطية والحريات العامة

الحكومة، تراجعت أيضا أفكار التضامن الاجتماعي في سياق المجتمعات الديمقراطية أمام شكل أكثر عدوانية من أشكال رأسمالية المشروع الحر. ومن ثم، سيتعين على المجتمعات الديمقراطية أن تواجه مهمة عسيرة تتمثل في تقرير ما إذا كان التضامن الاجتماعي عنصرا أساسيا في المجتمع الديمقراطي أم لا.

وستواجه المجتمعات الديمقراطية أيضا على امتداد طريق مختلف مسألة ما إذا كانت التعددية عنصرا لازما في الديمقراطية أم لا، وما إذا كانت المجتمعات يمكن أن تكون متفردة سواء على أساس العنصر أم العرق أم الدين ومع ذلك تعتبر ديمقراطية بالنسبة لنفسها ومع استبعاد الآخرين، وهل لا تزال تعتبر ديمقراطية أم أنها تصبح غير ديمقراطية عندما ترفض أو تنفصل عن أولئك الذين لا يدخلون في عداد جماعتها المتجانسة.

و- إجماع يتبلور:

يتضح من المناقشة أعلاه أن الصعوبات التي تكتنف موضوع الديمقراطية واللبس الفكري الذي يحيط به يجعلون من الصعوبة بمكان بلورة إجماع على فهم معنى الديمقراطية وكيف ينبغي أو كيف يمكن تحقيقها مع اختلاف السياق الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي^{٥٠}. إن بلورة تعريف دولي للديمقراطي أو حتى إجماع على محتواها وليس من أجل التحدي الفكري الذي يحمله مشروع الديمقراطية تعتبر مهمة عسيرة، ولذلك فما هو أكثر واقعية هو البحث عن القيم والمبادئ والأهداف والوسائل التي يحدث حولها إجماع في صفوف الباحثين والخبراء والمناضلين المدافعين عن الحقوق الذين يمثلون جميع مناطق العالم وثقافته الكبرى. غير أن نقطة البداية هي ضرورة بلورة منهج يمكن بواسطته: (١) التعرف على العوامل والاعتبارات التي تدخل في صنع تصور معين للديمقراطية؛ (٢) التعرف على قيم الديمقراطية والأهداف التي توجهها القيم؛ (٣) تقدير

^{٥٠} للقراءة عن موقف الدول الأخذة في النمو وغير الغربية، أنظر لاري دياموند وخوان ل. ليوز وسيمور مارتان ليبسيه Larry Diamond, Juan L. Liuz and Seymour Martin Lipset ، "الدول الأخذة في النمو وتجربة الديمقراطية" (دار نشر Nouveaux Horizons، ١٩٩٠) المشار إليه في عبد القادر بواي، الحاشية ٩ أعلاه، صفحة ٣٧؛ لويس فيورو Luis Villoro ، "مشاعر الديمقراطية"، أنظر أدناه صفحة ٩٥، جونغو سودرسونو Juwono Sudersono ، "مشاكل النموذج الديمقراطي" ، أنظر أدناه صفحة ٨١؛ سيريل رامافوزا Cyril Ramaphosa "العناصر الأساسية للديمقراطية: تجربة من جنوب أفريقيا"، أنظر أدناه صفحة ٧٣.

هذه القيم والأهداف التي توجهها القيم بالنسبة لعلاقتها بقيم أخرى منافسة وأهداف أخرى منافسة توجهها القيم؛ (٤) تأمين الحد الأدنى من الشروط اللازمة للديموقراطية كحالة؛ (٥) تحديد الهياكل والمؤسسات اللازمة لتحويل قيم الديمقراطية إلى عمليات يمكن من خلالها تحقيق هذه القيم أو الأهداف التي توجهها القيم والتي تم التعرف عليها، أو على الأقل توجيهها إلى اتجاه التحقيق المتوقع لها؛ (٦) تحديد وسائل رفع درجة نزاهة وفعالية العمليات التي تعتبر لازمة للوصول إلى الأهداف المتبعة. ومثل هذا المنهج من شأنه أن يخدم على الأقل أغراض تسهيل التحليل المقارن وأن يساعد على تقييم الفروق والاختلافات بين وجهات النظر في مختلف ثقافات العالم. ولكن مثل هذا المشروع يجاوز نطاق هذا التقرير الذي يتمثل هدفه في التعرف على الإطار الأساسي لممارسة الديمقراطية. ويبدو في هذا الشأن أن هناك أربع مجموعات من العناصر المشتركة بين وجهات النظر المعاصرة المتنوعة بشأن الديمقراطية، حتى لو كان محتوى ومزيج هذه العناصر يختلفان من منظور إلى آخر^{٥١}. والمجموعات الأربع المشتركة من العناصر هي:

١. نظام للحكم يمنح المحكومين الاختيار بشأن من يحكم ومدة حكمه وسياسات وممارسات الحكومة.
٢. الاعتراف ببعض حقوق الجماعة والفرد التي يمكن تنفيذها فعلياً.
٣. تأسيس عمليات نزيهة وحررة وفعالة يمكن من خلالها ممارسة الحكم وحقوق الجماعة والفرد.
٤. إعداد آليات للمحاسبة والمساءلة على الصعيدين السياسي والقضائي لضمان شرعية ونزاهة العمليات السياسية والإدارية لمن يملكون النفوذ ولمن يسعون إلى النفوذ.

ولأننا نعيش في عهد من التبسيط الشديد، فالصيغة المختصرة المستخدمة لتعكس أول مجموعة من العناصر متضمنة في مصطلح "الانتخابات الحرة والنزيهة"، بينما المجموعات الثلاث الأخرى من العناصر يطلق عليها في الصيغ المختصرة "سيادة القانون" و"احترام حقوق الإنسان والالتزام بها". ومن الواضح أن هذه الصيغ المختصرة تعني أكثر بكثير مما

^{٥١} لا شك أن كلما اتسع التعميم، كلما اتسع الاتفاق في الرأي، وكلما ضاق المحتوى كلما اتسع الخلاف في الرأي.

الديمقراطية والحريات العامة

توحي به العناوين^{٥٢}. ولكن الأهم من ذلك هو أن الديمقراطيات والعمليات الديمقراطية يجب أن تعتمد على القدرات الوطنية التي تعتمد بدورها على طائفة متنوعة من العوامل تتراوح بين التوعية والتكنولوجيا - وهي تعتمد جميعا على الموارد المتاحة.^{٥٣}

ز - تدويل الديمقراطية:

ظهر مفهوم آخر جديد لمد نطاق الديمقراطية إلى المستوى الدولي في السنوات القلائل الماضية. ويطلق عليه "تدويل الديمقراطية" وإن كان لا يزال في بداياته الأولى^{٥٤}. وهو يستخدم بمعنى تساوي الأصوات والتمثيل المتساوي للدول في المنظمات الدولية. ولكنه ينعكس أحيانا في شكل نهج معدل بصدد تحقيق المساواة في السلطة في عمليات صنع القرارات الدولية. وهذا النهج الأخير هو شكل من أشكال "العمل الإيجابي" الدولي كما يفهم من هذه الاصطلاح في بعض الأنظمة الوطنية حيث يفيد السعي إلى تصحيح أو ضبط بعض أوجه الخلل الاجتماعي بتمييز البعض على البعض الآخر بمعاملة تفضيلية. وعلى الصعيد التمثيلي الدولي، فهذا التصحيح لعدم اتزان القوى بين الدول ينعكس في صيغة "التمثيل الجغرافي العادل" ويمنح الدول الآخذة في النمو تمثيلا عدديا في الهيئات

^{٥٢} أنظر على سبيل المثال أندريه ريزلر André Reszler ؛ "التعددية : الجوانب النظرية والتاريخية للمجتمعات المنفتحة" (منشورات Georg ed. ، جنيف، سويسرا، ١٩٦٠)، أرند لوهارت Arend Luhart ، "الديمقراطيات: نماذج للقدرات الإبداعية والوفاق في الحكومة في إحدى وعشرين دولة" (قسم النشر في جامعة يال، نيو هافن، كوناكتيكوت، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٤)؛ أرنت لوهارت، "الديمقراطية في المجتمعات التعددية" استكشاف مقارن (قسم النشر بجامعة يال، نيو هافن، كوناكتيكوت، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٧٧)؛ جيمس فيسكاونت برايس James Viscount Bryce ، "الديمقراطيات الحديثة" (دار نشر Macmillan Co. ، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٢٤).
^{٥٣} الطائفة الوطنية - بناء الديمقراطية، محاضر جلسات ، ١٢-١٤ فبراير، ١٩٩٦ مؤتمر ستوكهولم لمعهد الديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

^{٥٤} أنظر بطرس بطرس غالي، "جدول عمل للتحوّل الديمقراطي" (الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٦). يتضمن الملحق (١) مقتطفات خاصة بهذا الموضوع. أنظر أيضا الرؤية البرلمانية للتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين؛ إعلان تبنته الدورة الخاصة للمجلس البرلماني (نيويورك، مقر الأمم المتحدة، ٣٠ أغسطس-أول سبتمبر، ١٩٩٥). يركز الإعلان على الصلات بين حقوق الإنسان وبين الديمقراطية. وانظر إعلان فيينا لحقوق الإنسان، الحاشية ٢٣ أعلاه؛ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الديمقراطيات الجديدة والتي تم إحيائها، الحاشية ٢٤ أعلاه.

وجوهر كليهما هو:

- ١- الديمقراطية مفهوم فريد وعالمي، يقوم على أساس "إرادة الشعب التي يعبر عنها بحرية".
- ٢- هناك "حد أدنى من الشروط" والسمات المميزة "للمدولة الديمقراطية".
- ٣- "الديمقراطية يمكن أن تتخذ أشكالا كثيرة، وشعوب مختلف الدول ، وهي تعبر عن إرادتها، يمك، أن تحدد أنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة، تبعا لخصائص مجتمعاتها.

الدولية أكبر من تمثيل الدول المتقدمة. ولكن توسيع نطاق هذا المفهوم واقعا ليمتد إلى المجال الاقتصادي الدولي، مثل نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول الآخذة في النمو وتقاسم الموارد الطبيعية وتحمل المجتمعات الصناعة لبعض التكاليف لا تلتفت إليه الدول المتقدمة رغم إعلان الأمم المتحدة بشأن الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول^{٥٥}. إن مسألة "تحويل الديموقراطية" التي تنطبق على الحقوق والواجبات الاقتصادية تزداد مع ذلك تعقيدا لأن الشركات المتعددة الجنسية تهيمن على التجارة والاستثمارات الدولية وتطور التكنولوجيا^{٥٦}. وهذه الشركات المتعددة الجنسية يوجهها دافع الربح ولا تخضع لنفس القيود القانونية التي تسري على الدول في علاقاتها المتبادلة. وعلاوة على ذلك، فإن الشركات المتعددة الجنسية لا تهتم بنفس الاعتبارات التي تراعيها بعض الدول طوعا في علاقاتها الخارجية^{٥٧}.

ويمكن أيضا النظر إلى "تحويل الديموقراطية" كبديل لمفهوم "النظام العالمي الجديد" القصير الأجل^{٥٨}. إن امتداد الحق في الديموقراطية إلى سياق السلام والأمن تجلى عام ١٩٩٠ عندما سمح القرار رقم ٩٤٠ للجمعية العامة للأمم المتحدة باللجوء إلى "كل القوة اللازمة" لإعادة الحكومة المنتخبة شرعا في هايتي بعد أن أزاحتها القوة العسكرية (عام ١٩٩٦)^{٥٩}. وهكذا، وللمرة الأولى منذ تبني ميثاق الأمم المتحدة، كان هناك عمل جماعي يشمل استخدام القوة لإعادة حكومة ديموقراطية^{٦٠}.

إن "تحويل الديموقراطية" يمكن أيضا النظر إليه من وجهة نمو وتنمية الحماية الدولية

^{٥٥} أنظر ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول " UN GAOR ، الدورة التاسعة والعشرون ، Supp. No. 31 ، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. 9631 - (١٩٧٤) ، وأعيد طبعها في ١٤ مجلة القانون الدولي ٢٥١ (١٩٧٥). إلا أن البعد الاقتصادي لتحويل الديموقراطية يجد بعض الاعتراف في التكلفة التي يتم تقاسمها لميزانية الأمم المتحدة، والتي تعتمد على موارد الدول.

^{٥٦} حاولت الأمم المتحدة ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي تنظيم الشركات المتعددة الجنسية خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة وكانت النتائج محدودة. ولكن تم ترسيخ بعض المعايير للحد من فساد المسؤولين في الوظائف العامة في الدول، وربما تكون الدول الآخذة في النمو حيث تسعى الشركات المتعددة الجنسية إلى القيام بأعمال تجارية.

^{٥٧} وهذا واضح في مختلف برامج المساعدات الأجنبية التي تنفذها بعض الدول المتقدمة.

^{٥٨} هذا المصطلح استخدمه الرئيس جورج بوش فيما يتصل بحرب الخليج عام ١٩٩١.

^{٥٩} أنظر توماس فرانك Thomas Frank ، "الحق الناشئ في الحكم الديموقراطي في منتدى الديموقراطية (Broderna Carlssons Boktryckeri AB, Varberg 1996

^{٦٠} شارف، الحاشية ٤٧ أعلاه.

الديمقراطية والحريات العامة

والإقليمية لحقوق الإنسان، وهو المجال الذي يمكن أن يشاهد فيه أكبر تقدم في تأسيس دعائم الديمقراطية^{٦١}.

ح- الديمقراطية والسلام:

وأخيراً، هناك مفهوم آخر جديد يجد سبباً في المناقشات العامة، وهو أن الديمقراطية كشكل وطني من أشكال الحكومة يعزز السلام والأمن الدوليين.^{٦٢} وهذا المفهوم مغري بالتأكيد وله مزاياه. ولكن الشكل الديمقراطي الوطني للحكومة لا يترجم بالضرورة إلى سلوك ديموقراطي دولي أو سلوك في العلاقات الدولية يتوافق مع حفظ السلام أو الالتزام بالشرعية الدولية.^{٦٣} والواقع أن سلوك الدول في علاقاتها الدولية، حتى تلك التي لديها حكومات ديموقراطية، لا تزال توجهها بصفة أساسية اعتبارات النفوذ والمصالح الاقتصادية. وهذه الاعتبارات قد لا تنتج بالضرورة ما يعتبر بصفة عامة ديموقراطياً، وبالتحديد السلوك القانوني أو النزبه أو العادل. ومن ثم، هناك خطر في التبسيط الشديد للعلاقة بين الأشكال الديمقراطية الوطنية للحكومة وبين السلام والأمن الدوليين وبالتأكيد هذا ينطبق أكثر على الأمور التي تتعلق بالعدل والإنصاف السياسي والاقتصادي في تقاسم الموارد والتكنولوجيا بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات الآخذة في النمو. ومع ذلك، هناك مسار دولي آخر يتقدم ويدعم بالتأكيد فرص تحقيق النظام العالمي^{٦٤}، وهو العدالة الدولية. إن القبول الأكبر بسلطة محكمة العدل الدولية^{٦٥} وتأسيس محكمتين

^{٦١} أنظر الحواشي ١٨-٣٢ أعلاه والنص الموافق.

^{٦٢} أنظر بطرس بطرس غالي، الحاشية ٥٠ أعلاه. أنظر أيضاً إعلان الأمم المتحدة بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول، قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢٥، UN GAOR، الدورة الخامسة والعشرون، Supp. No. 28، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc A/8028 - (١٩٧٠).

^{٦٣} أنظر على سبيل المثال قضية نيكاراغوا ضد الجيش الأمريكي والنشاطات العسكرية شبه النظامية (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة)، ١٩٨٤، محكمة العدل الدولية ١٦٩ (أكتوبر).

^{٦٤} أنظر ميريس مكدوجالاند وفلورنتين ب. فيليبسيانو Myres McDougaland & Florentine P. Feliciano، "القانون والحد الأدنى من النظام العالمي (قسم النشر بجامعة يال، نيو هافن، كوناكتيكونن الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٦١).

^{٦٥} أنظر على سبيل المثال شابتي روزان Shabtai Rosenne، "محكمة العالم" (الناشر Martinus Nijhoff Publishers، دوردرخت، هولندا، الطبعة الخامسة المعدلة، ١٩٩٥). ولكن سلطة محكمة العدل الدولية لها حدودها. أنظر محمد بجاوي، "النظام العالمي الجديد ومجلس الأمن: اختبار شرعية تصرفاتها" (الناشر Martinus Nijhoff، بوسطن، ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٤)؛ والأنظمة السياسية الأفريقية (منشورات E.E. Evans-Pritchard and Fortes eds، قسم النشر بجامعة أوكسفورد، أوكسفورد، المملكة المتحدة، ١٩٤٠). لقراءة مفهوم الدولة وتأثيره على مختلف أشكال

جنائيتين دوليتين ليوغوسلافيا السابقة^{٦٦} ورواندا^{٦٧} من الدلائل التي تدعو للتفاؤل. ولكن أهم تلك المراحل كان تأسيس المحكمة الجنائية الدولية بلاهاي لمحكمة مرتكبي الجرائم الدولية مثل العدوان والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب^{٦٨}. وإذا لم يكن هناك يقين، فهناك على الأقل توقع أن يدعم تحقيق العدالة الدولية تدويل الديمقراطية وليس السلام فقط، بمعنى نظام عالمي قانوني وشرعي^{٦٩}.

الحكومات، أنظر ر. أرون R. Aron ، "دراسات سياسية" (دار نشر Gallimard ed. ، باريس، فرنسا، ١٩٧٢).

^{٦٦} أنظر محمود شريف بسيوني (بالتعاون مع بيتر مانيكاس Peter Manikas)، "قانون المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (الناشر Transnational Publishers, Irvington-on-Hudson ، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٦).

^{٦٧} لاري جونسون Larry Johnson ، "المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ٦٧ المجلة الدولية للقانون الجنائي ٢١١ (١٩٩٦).

^{٦٨} أنظر قرار الجمعية العامة بشأن تأسيس محكمة جنائية دولية، ١٧ ديسمبر ١٩٩٦، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/51/22 (المجلدان الأول والثاني)؛ "المحكمة الجنائية الدولية: ملاحظات وقضايا أمام اللجنة التحضيرية ١٩٩٧-١٩٩٨ (محمود شريف بسيوني، ١٣ دراسة جديدة في المجال الجنائي (١٩٩٣). محمود شريف بسيوني، "أن الأوان لمحكمة جنائية دولية" (مجلة القانون الدولي والقانون المقارن في انديانا) (١٩٩٢)؛ محمود شريف بسيوني وكريستوفر بليكسلي Christopher Blakesley ، "الحاجة إلى محكمة جنائية دولية في النظام العالمي الدولي الجديد"، ٢٥ نشرة فاندربيلت للقانون عبر الوطني ١٥١ (١٩٩٢).

^{٦٩} إن تأسيس المحكمة الدولية لقانون البحار حديثاً في ديسمبر ١٩٩٦ يعد تطوراً إيجابياً جديداً.

المرفق ١

مقتطفات من "جدول عمل للتحول الديمقراطي"

للأمين العام السابق للأمم المتحدة^{٧٠}

١. إن التحول الديمقراطي عملية تؤدي إلى مجتمع أكثر انفتاحاً وأكثر قدرة على المشاركة ويتقلص فيه الحكم المطلق. إن الديمقراطية هي نظام للحكومة يجسد المثل الأعلى لسياسة تقوم على إرادة الشعب، في طائفة متنوعة من المؤسسات والآليات .
٢. في أماكن من أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا وأوروبا وآسيا، أفسحت أعداد من أنظمة الحكم المطلق الطريق للقوى الديمقراطية وحكومات تزداد استجابة ومجتمعات تزداد انفتاحاً. سارت دول كثيرة وشعوبها نحو عملية للتحول الديمقراطي للمرة الأولى. وتحركت أخرى لإحياء جذورها الديمقراطية.
٣. إن الفكرة الأساسية للديمقراطية هي اليوم كسب موالين على خطوط ثقافية واجتماعية واقتصادية. وبينما تعريف الديمقراطية أصبح موضوعاً للمناقشة تزداد أهميته يوماً بعد يوم داخل المجتمعات وفيما بينها، أصبح ينظر إلى ممارسة الديمقراطية بصورة متزايدة على أنها أساسية لإحراز تقدم في طائفة واسعة من الاهتمامات الإنسانية ولحماية حقوق الإنسان.
٤. إن التحول الديمقراطي والديمقراطية يطرحان أسئلة صعبة تتعلق بالأولويات والتوقيت. ومن ثم، فما يثير الدهشة أن يواجه التعجيل بالتحول الديمقراطي وإحياء فكرة الديمقراطية بعض المقاومة. وعلى الصعيد العملي، شهد العالم بعض التباطؤ والانحسار في عمليات التحول الديمقراطي، وفي بعض

^{٧٠} بطرس بطرس غالي، "جدول عمل للتحول الديمقراطي" (الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٦).

الحالات، شهد ردة في هذه العمليات . وعلى الصعيد المعياري، نشأت مقاومة تسعى في بعض الحالات إلى حجب التفويض بحجة وجود فروق ثقافية وفي البعض الآخر تعكس حقيقة لا تنكر هي أن ليس هناك نموذجا وحيدا للتحول الديموقراطي أو للديموقراطية يناسب جميع المجتمعات. والواقع أن كل مجتمع من المجتمعات على حدة يقرر ما إذا كان سيبدأ في التحول الديموقراطي ومتى يبدأ. ويقرر كل مجتمع على مدى العملية طبيعته ومعدله. والنقطة التي يبدأ منها المجتمع التحول الديموقراطي ستستند إلى حد كبير إلى مثل هذه القرارات. ومثل عملية التحول الديموقراطي، يمكن أن تتخذ الديموقراطية أشكالا كثيرة وأن تتطور عبر مراحل كثيرة تبعا لخصائص وظروف كل مجتمع. وفي كل مجتمع، يتطلب استمرار الديموقراطية نفسه عملية جارية من التجديد السياسي والتنمية.

٦١. إن التحول الديموقراطي يعتبر على الصعيد الدولي لازما على ثلاث جبهات ترتبط ببعضها البعض. والنظام الراسخ للأمم المتحدة نفسه يجب أن يقطع مراحل كثيرة قبل أن ينفذ بقدر الإمكان تصميمه الراهن للجهد الديموقراطي، وأن يذهب إلى أبعد حد في تغيير هذه الهياكل التي لا تصل إلى قدر كاف من الديموقراطية. إن مشاركة أطراف جدد على الساحة الدولية حقيقة مسلمة؛ وإن تزويدهم بوسائل متفق عليها للمشاركة في النظام الرسمي، وهنا بصفة أساسية مجال الدول، يعد مهمة جديدة في زمننا. والتحدي الثالث سيكون تكوين ثقافة للديموقراطية على الصعيد الدولي. وهذا لن يتطلب فحسب مجتمعا من الدول يلتزم بالمبادئ والعمليات الديموقراطية؛ بل سيتطلب أيضا مجتمعا مدنيا دوليا موسعا يكون ضالعا بعمق في المؤسسات الديموقراطية، سواء كانت دولة أم ولاية أم اتحاد دول، وسواء كانت هذه المؤسسات خاصة أم شبه خاصة؛ وتلتزم بالممارسات الديموقراطية والإجراءات والتعددية السياسية؛ وتتألف من شعوب تمكنت منها عادات الانفتاح والنزاهة والسماحة التي ارتبطت دوما بالديموقراطية منذ العهود القديمة.

٦٢. هناك بالطبع فروق جوهرية بين التحول الديمقراطي على الصعيد الدولي وبين نشر التحول الديمقراطي داخل الدول. وعلى الصعيد الدولي هناك منظمات ومؤسسات دولية، وصنع القرارات الدولية والقانون الدولي، ولكن ليس هناك هيكل دولي يعادل هيكل حكومة الدولة. إن المجتمع الدولي يعتبر مجتمع دول ومجتمع أشخاص منفردين على حد سواء. إلا أن مفهوم التحول الديمقراطي كعملية والذي يمكن أن يخلق مجتمعا أكثر انفتاحا وأكثر مشاركة وينقلص فيه الحكم المطلق يسري على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

٦٣. هناك أيضا فروق جوهرية بين فكريتي الديمقراطية الوطنية والديمقراطية الدولية. إلا أن الاعتراف المتزايد بالأهمية العملية للديمقراطية داخل الدول أسهم مع ذلك في الاعتراف المتزايد بالديمقراطية فيما بين الدول، وولّد مطالبات متزايدة بالتحول الديمقراطي على الصعيد الدولي.

٦٤. إن ضلوع الفرد في العملية السياسية يعزز محاسبة ومساءلة الحكومة وقابليتها للاستجابة. إن الحكومات التي لديها قابلية للاستجابة والتي يمكن محاسبتها يمكن أن تكون مستقرة وأن تدعم السلام. وكثير من النزاعات الداخلية ينشأ عن الاعتقاد - المبرر أو غير المبرر - أن الدولة لا تمثل كل فئات المجتمع أو أنها تسعى إلى فرض أيديولوجية منفردة وحيدة. إن الديمقراطية هي وسيلة التوفيق بين مختلف المصالح الاجتماعية في مجتمع محلي معين. وفي المجتمع الدولي، هي وسيلة لدعم مشاركة جميع الأطراف ولتقديم إمكانية تسوية الخلافات عن طريق الحوار وليس بقوة السلاح. إن عملية التحول الديمقراطي على الصعيد الدولي يمكن من ثم أن تساعد على دعم العلاقات السلمية فيما بين الدول.

٦٥. بفضل المشاركة، تصبح التنمية الاجتماعية والاقتصادية ذات معنى وتؤسس جذورا أعمق. إن بناء مؤسسات ديمقراطية على مستوى الدولة يساعد على أخذ أولويات مختلف الفئات الاجتماعية في الاعتبار عند صياغة استراتيجيات للتنمية. وفي النظام الاقتصادي الدولي، قد تعني الديمقراطية أن العلاقة بين

الدول الآخذة في النمو وبين الدول المتقدمة ليست علاقة مساعدة وإنما علاقة تعاون. وبدلاً من الاعتماد المزمّن على جهود الإغاثة العاجلة، يمكن التوفيق بين هواجس الدول الآخذة في النمو والدول المتقدمة في مؤتمرات ومشاورات بالأمر المتحدة على مستوى الحكومات تشارك فيها أيضاً أطراف من غير الدول. ومن ثم، فالتحول الديموقراطي يمكن أن يسهم في ضمان أن يصبح لأفقر البلاد صوت متزايد باطراد في النظام الدولي من خلال الأمم المتحدة. ويمكن أن يسهم في العمل على ألا يترك النظام الدولي شطراً كبيراً من العالم يناضل بنفسه بل يدعم بحق اندماج ومشاركة جميع الشعوب.

٦٦. إذا كان التحول الديموقراطي هو أقوى وسيلة للقبول بالحكم الوطني ورفع مستواه، فهو أيضاً أقوى وسيلة للقبول بالمنظمة الدولية ورفع مستواها، فهو يجعلها أكثر انفتاحاً وقابلية للاستجابة من خلال زيادة المشاركة وأكثر فعالية من خلال إتاحة تقاسم العبء وأكثر فعالية من خلال إتاحة ميزات نسبية ومزيد من الإبداع. وعلاوة على ذلك، فإن التحول الديموقراطي على الصعيد الدولي، شأنه شأن التحول الديموقراطي داخل الدول، يقوم على أساس ويدعم كرامة واعتبار كل إنسان والمساواة الأساسية بين جميع الأشخاص وجميع الشعوب.

٦٧. إن بيئة العالم الجديد عززت هذه الصلة الأساسية بين التحول الديموقراطي على الصعيدين الوطني والدولي. كان صنع القرار في الشؤون العالمية فيما مضى له أثر محدود على الشؤون الداخلية للدول والحياة اليومية لشعوبها. واليوم، تحمل القرارات التي تتعلق بالأمر العالمية معها نتائج محلية بعيدة المدى، إذ طمست الخطوط بين السياسة الدولية والسياسة المحلية. وبذلك يمكن أن تسير القرارات غير التمثيلية بشأن القضايا العالمية في عكس اتجاه التحول الديموقراطي داخل الدول وأن تدمر التزام الشعب به. وهكذا قد لا يتعمق التحول الديموقراطي داخل الدول ما لم يمتد إلى المجال الدولي.

١٢١. يمكن اعتبار السلام أمراً أساسياً، ذلك لأن بدون قدر من السلام، فلا التنمية ولا

الديمقراطية والحريات العامة

الديمقراطية يصبحان ممكنين. إلا أن التنمية والديمقراطية أساسيان إذا قدر للسلام أن يبقى. والارتباط بين التنمية والديمقراطية أكثر تعقيدا. وقد أظهرت التجربة أن التنمية يمكن أن تتحقق بدون الديمقراطية. ومع ذلك، هناك احتمال ضئيل أن تتطلب التنمية نظام حكم مطلق، واحتمال كبير أن تصبح الديمقراطية من المكونات الأساسية لتحقيق تنمية مستدامة على المدى الطويل. وفي الوقت نفسه، تعتبر التنمية من المكونات الأساسية للديمقراطية الحقة بحيث يتم - فيما وراء المساواة الرسمية - تمكين جميع أفراد المجتمع من المشاركة في نظامهم السياسي.

١٢٨. وبينما التحول الديمقراطي يتعين أن يتم على جميع مستويات المجتمع البشري - المحلي والوطني والإقليمي والعالمي - فالقوة التي يتميز بها التحول الديمقراطي تكمن في منطقه الذي ينبع من شخص الإنسان كفرد والكيان الواحد غير المنقوص في الشئون العالمية والمصدر المنطقي لكل حقوق الإنسان. وفي الوقت الذي يعتمد التحول الديمقراطي على الالتزام الفردي بالازدهار، سوف يعزز التحول الديمقراطي الأوضاع اللازمة للفرد كي يزدهر. وفيما وراء كل العقبات توجد إمكانيات مشرقة للمستقبل.

المرفق ٢

الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية

في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، كان عدد البرلمانات الوطنية الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي يبلغ ١٣٧ برلمانا وطنيا، شارك في أشغال مؤتمر القاهرة ممثلو برلمانات البلدان التالية البالغ عددها ١٢٨ بلدا: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وألبانيا، واستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، واندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، أوغاندا، وإيران (جمهورية-الإسلامية)، وإيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، بوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبولندا، وبوليفيا، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وتوغو، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية الليبية، والجمهورية التشيكية، وجمهورية تانزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمارك، والرأس الأخضر، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان مارينو، وسري لانكا، والسلفادور، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وتشيلي، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وغابون، وغانا، وغواتيمالا، وغينيا، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا، وفنلندا، وفيجي، وفييتنام، وقبرص، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكاميرون، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وملاوي، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليمن، ويوغوسلافيا، واليونان

الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية
أقره* مجلس الاتحاد البرلماني الدولي
في دورته الحادية والستين بعد المائة في دورته الحادية والستين بعد المائة
(القاهرة، سبتمبر/ أيلول ١٩٩٧)

إن مجلس الاتحاد البرلماني الدولي،

إذ يؤكد من جديد التزام الإتحاد البرلماني الدولي نحو السلام والتنمية واقتناعه بأن تعزيز عملية الديمقراطية والمؤسسات النيابية من شأنه الإسهام بقسط عظيم في تحقيق هذا الهدف،

وإذ يؤكد من جديد أيضا رسالة الإتحاد البرلماني الدولي والتزامه بترسيخ دعائم الديمقراطية وإقامة نظم التعددية للحكم النيابي في العالم، وحرصا منه على تعزيز ما يضطلع به في هذا المجال من عمل متواصل متعدد الأشكال،

وإذ يذكر بأن لكل دولة حقا سياديا في أن تختار وتحدد بحرية نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفقا لإرادة شعبها ودون تدخل دول أخرى، وذلك بما يتفق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يذكر أيضا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، وبالعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللذين اعتمدا في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦، والاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التفرقة العنصرية التي اعتمدت في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥، والاتفاقية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد

* بعد إقرار الإعلان، أبدى وفد الصين تحفظات على النص.

المرأة والتي اعتمدت في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩،

وإذ يذكر أيضا بالإعلان الخاص بمعايير الانتخابات العادلة والحرية الذي اعتمده في آذار/ مارس ١٩٩٤، وأكد فيه على أن سلطة الحكومة في كل دولة لا يمكن أن تبنى إلا على إرادة الشعب كما تعبر عنها الانتخابات النزيهة الحرة العادلة،

وإذ يشير إلى برنامج إحلال الديمقراطية الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والخمسين،

مبادئ الديمقراطية

١. الديمقراطية هي مبدأ معترف به عالميا، وهي هدف يقوم على القيم المشتركة للشعوب في المجتمع العالمي بأسره، بغض النظر عن الفروق والاختلافات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهي بذلك حق أساسي للمواطن ينبغي أن يمارس في ظل مناخ من الحرية والمساواة والشفافية والمسؤولية، مع احترام التعدد في الآراء ومراعاة المصلحة العامة.
٢. الديمقراطية مثل أعلى يتعين السعي لبلوغه، وأسلوب من أساليب الحكم ينبغي تطبيقه وفقا للأشكال التي تجسد لنوع الخبرات والخصائص الثقافية، دون إخلال بالمبادئ والمعايير والقواعد المعترف بها دوليا. وهي على النحو حالة أو وضع يمكن العمل دوما لاستكمالته وتحسينه، ويتوقف مساره وتطوره على مختلف العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
٣. تهدف الديمقراطية أساسا، باعتبارها مثالا أعلى، إلى صون وتعزيز كرامة الفرد وحقوقه الأساسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجماعية، وتأمين تماسك المجتمع وتلاحمه وتوطيد الاستقرار الوطني والسلام الاجتماعي، فضلا عن تهيئة المناخ المناسب لإرساء دعائم السلام الدولي، وتعد الديمقراطية، بوصفها شكلا من أشكال الحكم، أفضل السبل

الديمقراطية والحريات العامة

لتحقيق هذه الأهداف جميعاً، كما أنها تعتبر النظام السياسي الوحيد القادر على التصحيح الذاتي.

٤. إن تحقيق الديمقراطية يقتضي شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة في إدارة شؤون المجتمع الذي يعملان فيه على قدم المساواة وعلى نحو متكامل، مما يكفل لهما إثراء متبادلاً نظراً لما بينهما من اختلاف.
٥. إن عملية الوصول إلى السلطة وممارستها وتداولها تفسح المجال في ظل الديمقراطية لمنافسة سياسية مفتوحة، نابعة من مشاركة شعبية عريضة وحرّة ودون تمييز، وتمارس وفقاً للقانون نصاً وروحاً.
٦. إن الديمقراطية لا تنفصم عن الحقوق المنصوص عليها في الوثائق الدولية المذكورة في ديباجة هذا الإعلان، مما ينبغي معه تطبيق هذه الحقوق تطبيقاً فعالاً، على أن تقتزن ممارستها بالمسؤولية الشخصية والجماعية.
٧. تقوم الديمقراطية على سيادة القانون ومباشرة حقوق الإنسان. وفي الدولة الديمقراطية لا يعلو أحد على القانون والجميع متساوون أمام القانون.
٨. يمثل السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شرطاً للديمقراطية وثمرتها من ثمارها، ومن ثم فإن الترابط الوثيق بين السلام والتنمية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

مقومات الحكم الديمقراطي ووسائل ممارسته

٩. تقوم الديمقراطية على توافر مؤسسات محكمة البناء تضطلع بمهامها على نحو مرض، بالإضافة إلى توافر مجموعة من المعايير والقواعد، كما نتوقف أيضاً على إرادة المجتمع المدرك تماماً لحقوقه ومسؤولياته.

١٠. يتعين على المؤسسات الديمقراطية أن تقوم بدور الوسيط في تخفيف حدة التوتر والحفاظ على التوازن بين التنوع والتوحد، وبين الفردي والجماعي وذلك من أجل دعم الترابط والتضامن على الصعيد الاجتماعي.
١١. تقوم الديمقراطية على حق كل فرد في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، الذي يستلزم وجود مؤسسات نيابية على كافة المستويات، وخاصة برلمان يمثل جميع عناصر المجتمع، وتتوافر لديه السلطات والصلاحيات التي تمكنه من التعبير عن إرادة الشعب وذلك عن طريق التشريع ومراقبة أعمال الحكومة.
١٢. إن العنصر الرئيسي في ممارسة الديمقراطية يتمثل في إجراء انتخابات حرة ونزيهة على فترات منتظمة يعبر فيها الشعب عن إرادته. ويجب إجراء انتخابات على أساس الاقتراع العام، والعدل، والسري، حتى يتسنى لكل من يدلي بصوته أن يختار من يمثله في ظل المساواة والحرية والشفافية التي تحفز على المنافسة السياسية. ومن هنا تبرز أهمية الحقوق المدنية والسياسية، ولاسيما الحق في التصويت والانتخابات، والحق في حرية التعبير والتجمع والحصول على المعلومات والحق في تنظيم أحزاب سياسية والقيام بأنشطة سياسية، وينبغي أن يخضع تنظيم الأحزاب وأنشطتها وشؤونها المالية وتمويلها ومبادئها الأخلاقية لنظم سديدة ومحيدة لضمان سلامة الديمقراطية ونزاهتها.
١٣. إن من المهام الأساسية التي تقع على عاتق الدولة ضمان حصول مواطنيها على حقوقهم المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومن ثم، فإن الديمقراطية تنمو مع وجود حكومة فعالة تتصف بالأمانة والشفافية، وتقوم على الاختيار الحر، وتحمل المسؤولية عن إدارتها للأمور العامة.
١٤. المساءلة العامة عنصر أساسي من عناصر الديمقراطية ويصدق ذلك على كل من يشغل منصبا عاما، سواء كان منتخبا أو غير منتخب، وعلى كل الأجهزة ذات السلطة العامة، دون استثناء. وتتطلب هذه المساءلة أن يكفل للشعب حق

الديمقراطية والحريات العامة

الحصول على المعلومات التي تتعلق بأنشطة الحكومة والحق في تقديم الالتماسات إلى الحكومة والمطالبة بالإنصاف من خلال آليات إدارية وقضائية نزيهة.

١٥. ينبغي أن تتحلّى الحياة العامة في مجموعها بالطابع الأخلاقي وأن تتسم بالشفافية، مما يقتضي وضع المعايير والقواعد التي من شأنها أن تكفل ذلك.

١٦. يتعين تنظيم المشاركة الفردية في العملية الديمقراطية والحياة العامة على كل المستويات بصورة عادلة ونزيهة، مع تجنب أي شكل من أشكال التفرقة أو خطر الترويع من قبل العاملين في الحكومة أو غيرهم.

١٧. المؤسسات القضائية وآليات الرقابة المستقلة المحايدة والفعالة هي الأجهزة التي تكفل سيادة القانون، وسيادة القانون هي ركيزة الديمقراطية. ولتتمكن هذه المؤسسات والآليات من تأمين الاحترام الكامل للقانون وتحسين سلامة الإجراءات ورفع المظالم، يعين فتح الطريق أمام الجميع على قدم المساواة التامة لاستخدام الوسائل الإدارية والقضائية التي تكفل لهم حقوقهم، وتضمن احترام أجهزة الدولة وممثلي السلطة العامة وأعضاء المجتمع للقرارات الإدارية والقضائية.

١٨. إن قيام مجتمع مدني نشط هو أحد العناصر اللازمة للديمقراطية، إلا أنه لا يمكن اعتبار قدرة الأفراد واستعدادهم للمشاركة في العملية الديمقراطية واختيار نظام الحكم مسألة مفروغا منها، بل يتعين تهيئة المناخ الفعال لممارسة حقوق المشاركة بصورة فعالة، مع إزالة العقبات التي تحول دون هذه الممارسة أو تعرقلها. ولذا، يتعين العمل دوماً على تعزيز المساواة والشفافية والتعليم بوجه خاص، وإزالة المعوقات مثل الجهل واللاتسامح، واللامبالاة، وغيبية الاختيارات والبدائل الحقيقية، وقصور التدابير الرامية إلى معالجة أوجه الخلل والتفرقة ذات الطبيعة الاجتماعية أو الثقافية أو الدينية أو العرقية أو التي ترتكز على اختلاف

الجنس .

١٩ . إن تحقيق استدامة الديمقراطية يتطلب من ثم تهيئة مناخ ديمقراطي وثقافة ديمقراطية ودعمها بالتربية والتعليم، وغير ذلك من وسائل الإعلام والثقافة وبناء على ذلك، يتعين على المجتمع الديمقراطي أن يلتزم بتعزيز التربية، ولاسيما التربية المدنية وتنشئة المواطن الصالح المسؤول.

٢٠ . تزدهر العملية الديمقراطية في البيئة الاقتصادية المواتية، الأمر الذي يتطلب من المجتمع أن يركز فيما يبذله من جهود إنمائية على إشباع الاحتياجات الاقتصادية الأساسية للفئات الأقل حظا، وذلك لضمان اندماجها الكامل في العملية الديمقراطية.

٢١ . إن الديمقراطية تفترض توافر حرية الرأي والتعبير بما ينطوي عليه ذلك من الحق في اعتناق الرأي دون تدخل أو عائق، وتلمس المعلومات والأفكار وتلقيها ونشرها من خلال أي وسيلة من وسائل الإعلام بغض النظر عن الحواجز أو الحدود.

٢٢ . يتعين على المؤسسات والعمليات الديمقراطية أن تكفل مشاركة الجميع في المجتمعات المتجانسة وغير المتجانسة على السواء، وذلك من أجل الحفاظ على التنوع والتعددية والحق في الاختلاف في ظل مناخ من التسامح.

٢٣ . يتعين على المؤسسات والعمليات الديمقراطية أن تعزز الطابع اللامركزي للحكومة والإدارة، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي، وهو ما يعتبر حقا وأمرا ضروريا من شأنه توسيع قاعدة المشاركة العامة.

البعد الدولي للديمقراطية

٢٤ . يتعين أيضا الاعتراف بالديمقراطية كمبدأ دولي، يجب تطبيقه في المنظمات

الديمقراطية والحريات العامة

الدولية وفي العلاقات الدولية للدول. ومبدأ الديمقراطية الدولية لا يعني التمثيل المتكافئ أو العادل للدول فحسب، وإنما يشمل حقوقها وواجباتها الاقتصادية أيضا.

٢٥. يتعين تطبيق مبادئ الديمقراطية في مجال الإدارة الدولية للقضايا ذات الأهمية العالمية والتراث المشترك للإنسانية، ولاسيما بيئة الإنسان.

٢٦. يتعين على الدول، من أجل الحفاظ على أسس الديمقراطية الدولية، الالتزام بقواعد القانون الدولي والإحجام عن استخدام القوة والتهديد باستخدام القوة وكل ما من شأنه انتهاك أو تعريض سيادة الدول وسلامتها السياسية أو الإقليمية للخطر، واتخاذ الخطوات اللازمة لتسوية خلافاتها بالطرق السلمية.

٢٧. ينبغي للديمقراطية أن تدعم المبادئ الديمقراطية في العلاقات الدولية. وفي هذا المقام، يتعين على الأنظمة الديمقراطية أن تكف عن أي سلوك لا ديمقراطي وان تعبر عن تضامنها مع الحكومات الديمقراطية والأطراف غير الحكومية العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان مثل المنظمات غير الحكومية، وان تتضامن مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي تقترفها الأنظمة غير الديمقراطية. وعلى الأنظمة الديمقراطية، ومن أجل تقوية العدالة الدولية الجنائية ألا تعرض الطرف عن معاقبة المسؤولين عن الجرائم الدولية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية وأن تساند إنشاء محكمة دولية جنائية دائمة.